جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الاحتياجات الأساسية في البيئات المتأثرة بالنزاعات: مقاربة من منظور التماسك الاجتماعي والقانون الدولي الإنساني (دراسة حالة: قطاع غزة)"

الباحث: أمين جمعة أمين عاصي
وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات العميقة في أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة في ظل الحرب والحصار والحرمان الممتد، من خلال فهم كيفية إعادة تشكيل الوعي الجمعي للسكان كما يعكسه الخطاب الرقمي على الصفحات الاجتماعية. وتسعى الدراسة إلى تفسير العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، وآليات البقاء والثقة المؤسسية واستراتيجيات التكيف من جهة أخرى، في ضوء مقاربات سوسيولوجية وتحليل الخطاب النقدي، وبالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بأدوات تحليل الخطاب النقدي(Critical Discourse Analysis) ، وفق مقاربات Fairclough وVan Dijk، لفهم البنية اللغوية والدلالية للخطاب الرقمي وعلاقته بالسلطة والسياق الاجتماعي والسياسي. وتمثل مجتمع الدراسة في الصفحات والحسابات الاجتماعية التي تعكس واقع سكان قطاع غزة، بينما تكونت العينة من 1000 خطاب رقمي تم اختيارها بطريقة عشوائية موجهة بما يضمن تمثيل مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن الخطاب الرقمي في قطاع غزة شهد تحولاً بنيوياً واضحاً، حيث تصدرت قضايا الحركة والسفر، والاقتصاد والأسعار، والعمل والتصاريح، والمساعدات، والأمن والسياسة، بوصفها محاور مركزية في تشكيل الوعي الجمعي. كما بينت النتائج انتقال المجتمع من التركيز على قضايا التنمية والاستقرار إلى التركيز على "إدارة البقاء اليومي"، بما يعكس تآكل التماسك الاجتماعي التقليدي، وتراجع الثقة المؤسسية، وصعود استراتيجيات النجاة الفردية، مقابل الاعتماد المتزايد على الفضاء الرقمي كأداة للتعبير والضغط والمطالبة بالحقوق.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: ضرورة تعزيز حرية الحركة والتنقل، ودعم الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على التصاريح، وإصلاح منظومة المساعدات الإنسانية بما يضمن العدالة والشفافية، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وإعادة بناء الثقة المؤسسية من خلال نماذج إدارة أكثر كفاءة وشفافية، إضافة إلى تفعيل الحماية الدولية للحقوق الأساسية للسكان وفق مبادئ القانون الدولي الإنساني، بما يضمن استعادة الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

"Basic Needs in Conflict-Affected Environments: An Approach from the Perspective of Social Cohesion and International Humanitarian Law (Case Study: Gaza Strip)"

Author: Amin Juma Amin Aasi

Affiliation: Palestinian Ministry of Finance and Planning

Study Summary

This study aims to analyze the profound transformations in patterns of social and economic cohesion in the Gaza Strip under conditions of war, prolonged blockade, and sustained deprivation. It seeks to understand how collective consciousness is being reshaped, as reflected in digital discourse on social media platforms. The study further explores the relationship between economic, social, and political conditions on one hand, and coping mechanisms, institutional trust, and survival strategies on the other, through a sociological lens and critical discourse analysis, grounded in international humanitarian law and economic and social rights frameworks.

The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by Critical Discourse Analysis (CDA) based on the frameworks of Fairclough and Van Dijk, in order to examine the linguistic and semantic structures of digital discourse and its relationship to power and socio-political context. The study population consists of social media pages and accounts reflecting the lived reality of Gaza's population, while the sample includes 1,000 digital texts (posts and comments) selected through a purposive random sampling method to ensure representation of diverse social, economic, and political issues over the study period.

The findings reveal a clear structural shift in digital discourse in Gaza, where issues of mobility and travel, economic conditions and prices, work and permits, aid distribution, and security and politics emerged as central axes shaping collective consciousness. The results further indicate a transition from a focus on development and long-term stability toward an emphasis on "daily survival management," reflecting the erosion of traditional social cohesion, declining institutional trust, and the rise of individual survival strategies, alongside increasing reliance on digital spaces as tools for expression, pressure, and rights claims.

In light of these findings, the study recommends strengthening freedom of movement, supporting the local economy and reducing dependency on permits, reforming humanitarian aid systems to ensure fairness and transparency, enhancing social protection networks for vulnerable groups, rebuilding institutional trust through more efficient and transparent governance models, and reinforcing international protection of civilians' fundamental rights in accordance with international humanitarian law, in order to restore a minimum level of social and economic cohesion in the Gaza Strip.

مقدمة الدراسة

شهد قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في ظل الحرب والحصار الممتد، تحولات عميقة ومركبة مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أنماط التماسك الاجتماعي وآليات البقاء اليومية للسكان. وقد أدت هذه الظروف الاستثنائية إلى إعادة تشكيل بنية العلاقات الاجتماعية، وإعادة تعريف الأولويات

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الجمعية، بحيث أصبحت قضايا مثل الحركة، والعمل، والدخل، والمساعدات، والأمن، تشكل مركز الخطاب اليومي والاهتمام العام، على حساب القضايا التنموية والاستقرار طويل المدى.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في فهم الكيفية التي أسهمت بها الحرب والحصار والحرمان في إعادة إنتاج التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، وذلك من خلال تحليل الخطاب الرقمي للسكان باعتباره مرآة تعكس التجربة المعيشة والتحولات في الوعي الجمعي. كما تسعى الدراسة إلى تفكيك العلاقة بين البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، وممارسات السيطرة والحصار من جهة أخرى، في ضوء مقاربات سوسيولوجية ونظرية تحليل الخطاب النقدي، إضافة إلى مرجعية القانون الدولي الإنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول ظاهرة معقدة تتجاوز البعد الإنساني المباشر لتصل إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ذاتها، حيث لم تعد الأزمة محصورة في نقص الموارد أو تدهور المؤشرات الاقتصادية، بل امتدت لتشمل تحولات في الوعي الجمعي، وأنماط التضامن، ومستويات الثقة المؤسسية، ومفاهيم الشرعية السياسية. كما تبرز أهمية الدراسة في اعتمادها على تحليل الخطاب الرقمي بوصفه أداة لفهم التفاعلات الاجتماعية غير المباشرة، التي تعكسها تفاعلات السكان على المنصات الرقمية في سياق الحصار.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتناول أثر الحرب والحصار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتحولات الثقة المؤسسية، واستراتيجيات البقاء، ودور المساعدات والعمل والتنقل في إعادة تشكيل التماسك الاجتماعي، إضافة إلى تفسير هذا الواقع في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني. وبذلك، تقدم الدراسة قراءة تركيبية شاملة تساعد في فهم ديناميات التحول الاجتماعي في سياق استثنائي، يتسم بتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والإنسانية بصورة معقدة ومستمرة.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في تحليل أثر الحرب والحصار والحرمان من الاحتياجات الأساسية على أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، في ضوء القانون الدولي الإنساني.

الأهداف الفرعية

1. التعرف إلى أبرز الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب والحصار في قطاع غزة .
2. دراسة أثر الحرمان من الاحتياجات الأساسية على التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الغزي .
3. الكشف عن طبيعة التغير في أنماط التضامن الاجتماعي واستراتيجيات البقاء في ظل النزاع الممتد .
4. توظيف المقاربة الحقوقية لتفسير واقع الاحتياجات الأساسية في قطاع غزة في ضوء القانون الدولي الإنساني .

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية، تنبع الأهمية النظرية للدراسة من كونها تقدم معالجة علمية متعددة الأبعاد لواقع الحياة في قطاع غزة، من خلال الربط بين المقاربة السوسيولوجية المرتبطة بالتماسك الاجتماعي والاقتصادي، والمقاربة الحقوقية المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.

كما تسهم الدراسة في تطوير الأدبيات المتعلقة بالمجتمعات المتأثرة بالنزاعات الممتدة، عبر تحليل العلاقة بين الحرب والحصار والحرمان المعيشي وبين طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع. وتساعد الدراسة أيضاً في توسيع النقاش الأكاديمي حول أثر النزاعات على رأس المال الاجتماعي والثقة المؤسسية وأنماط التضامن المجتمعي.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية بسبب محدودية الدراسات العربية والفلسطينية التي تناولت بصورة تكاملية العلاقة بين الحرب، والاحتياجات الأساسية، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، في إطار حقوقي وسوسيولوجي مترابط.

ثانياً: الأهمية التطبيقية، تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في مساهمتها في توفير فهم أعمق للآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب والحصار على المجتمع في قطاع غزة، بما يساعد المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية، والجهات الإنسانية، وصناع القرار، على تطوير سياسات واستجابات أكثر فاعلية تراعي الاحتياجات الفعلية للسكان.

مشكلة الدراسة

يشهد قطاع غزة منذ سنوات طويلة واقعاً مركباً يتداخل فيه الحصار الممتد، والحروب المتكررة، والانهيار الاقتصادي، والتدهور الإنساني، الأمر الذي انعكس بصورة عميقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. فقد أدى استمرار النزاع إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع دائرة النزوح، وتراجع الأمن الغذائي، وضعف الخدمات الصحية، وتقييد الحركة والتنقل، مما جعل الاحتياجات الأساسية للسكان محوراً رئيسياً للحياة اليومية.

وفي ظل هذه الظروف، لم تعد آثار الحرب والحصار مقتصرة على الجانب الإنساني أو الاقتصادي فقط، بل امتدت لتؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومستويات الثقة بالمؤسسات، وأنماط التضامن المجتمعي، وآليات التكيف والبقاء داخل المجتمع. كما برزت أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي والاقتصادي ارتبطت بالسعي لتأمين الاحتياجات الأساسية في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار وندرة الموارد.

وتشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن المجتمعات التي تعيش تحت ظروف النزاع الممتد والحصار تتعرض لضغوط تؤثر في التماسك الاجتماعي والاقتصادي، حيث تضعف شبكات الدعم التقليدية، وتتراجع الثقة المؤسسية، وتتصاعد النزعات الفردية المرتبطة باستراتيجيات النجاة والبقاء. وفي الوقت ذاته، يؤكد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، على التزامات واضحة تجاه حماية السكان المدنيين وضمان وصولهم إلى الاحتياجات الأساسية، بما يشمل الغذاء، والعلاج، والعمل، وحرية الحركة، والحماية من العقوبات الجماعية.

ورغم كثرة الدراسات التي تناولت الحرب على غزة من الجوانب السياسية أو الإنسانية أو الاقتصادية، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تناولت بصورة تكاملية العلاقة بين واقع الحياة تحت الحرب والحصار، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، والحرمان من الاحتياجات الأساسية، ضمن إطار يجمع بين المقاربة السوسيولوجية والمقاربة الحقوقية المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.

ومن هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل أثر الحرب والحصار والحرمان من الاحتياجات الأساسية على أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، في ضوء الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني تجاه السكان المدنيين.

وتسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت الحرب والحصار والحرمان من الاحتياجات الأساسية في إعادة تشكيل أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، من منظور القانون الدولي الإنساني بالاستناد الى الخطاب على الصفحات الاجتماعية من يناير الى مايو 2026؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما أبرز آثار الحرب والحصار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة؟
2. كيف أثّر الحرمان من الاحتياجات الأساسية على أنماط التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الغزي؟
3. ما طبيعة العلاقة بين التدهور الاقتصادي ومستويات الثقة الاجتماعية والمؤسسية؟
4. كيف انعكست ظروف الحرب والحصار على أنماط التضامن الاجتماعي واستراتيجيات البقاء؟

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

5. إلى أي مدى يمكن تفسير واقع الحياة في قطاع غزة في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

الاطار النظري

المحور الأول: المقاربة الحقوقية: القانون الدولي الإنساني والاحتياجات المعيشية في بيئات النزاع

تُجمع الأدبيات القانونية والسوسيولوجية على أن الاحتياجات الإنسانية والمعيشية في البيئات المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو الاحتلال طويل الأمد لا يمكن فهمها بوصفها قضايا خدمية أو اقتصادية منفصلة عن السياق الحقوقي والقانوني، بل ينبغي تحليلها ضمن المقاربة القائمة على الحقوق(Rights-Based Approach) ، التي تنظر إلى الاحتياجات الأساسية باعتبارها حقوقاً أصيلة ومكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وليست مجرد مطالب إنسانية أو استجابات إغاثية مؤقتة .(UNDP, 2006) وتقوم هذه المقاربة على اعتبار أن الغذاء، والعمل، والتنقل، والعلاج، والحماية الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، تشكل حقوقاً غير قابلة للتصرف، وأن مسؤولية ضمانها لا تقع فقط ضمن الإطار الإنساني، بل ضمن التزامات قانونية وأخلاقية دولية ملزمة.

وفي سياقات النزاع الممتد، تتداخل الاحتياجات المعيشية مع بنية السيطرة السياسية والأمنية، بحيث تصبح إدارة الحياة اليومية للسكان مرتبطة بمنظومات التحكم في الحركة، والعمل، والموارد، والمساعدات، وهو ما يجعل الخطاب الرقمي فضاءً يعكس ليس فقط الاحتياجات الإنسانية، وإنما أيضاً أشكال التفاوض الاجتماعي والاحتجاج الرمزي المرتبط بهذه الحقوق الأساسية (Agamben, 1998).

أولاً: حق التنقل وحرية الحركة بوصفه حقاً إنسانياً أساسياً

تُعد حرية الحركة والتنقل من الحقوق الأساسية التي تشكل شرطاً ضرورياً للتمتع ببقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرتبط الوصول إلى العمل، والتعليم، والعلاج، والأسواق، والروابط الأسرية، بإمكانية الحركة الجغرافية بحرية وأمان. وقد نصت المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على حق كل فرد في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، كما أكدت المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وعدم إخضاع هذا الحق لقيود تعسفية.(United Nations, 1966)

وفي البيئات الخاضعة للنزاعات الممتدة أو القيود العسكرية، يتحول التحكم في الحركة إلى أداة مؤثرة في تشكيل الحياة اليومية للسكان، بحيث لا تصبح المعابر والمنافذ مجرد نقاط عبور جغرافية، بل آليات تنظيمية تتحكم بإمكانية الوصول إلى العلاج والعمل والتعليم والنجاة الإنسانية. ويشير (Dinstein, 2021) إلى أن القيود الشاملة أو الممتدة على حركة السكان المدنيين قد تدخل ضمن مفهوم "العقوبات الجماعية" إذا تجاوزت متطلبات الضرورة العسكرية وأدت إلى إلحاق أضرار جماعية بالحياة المدنية، وهو ما تحظره المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالمجتمعات المتأثرة بالنزاعات إلى أن تقييد الحركة لا يؤدي فقط إلى آثار اقتصادية مباشرة، بل يسهم أيضاً في تآكل التماسك الاجتماعي، وارتفاع مستويات الاغتراب وفقدان السيطرة على المستقبل، حيث تصبح القدرة على التنقل مرتبطة بالإحساس بالكرامة الإنسانية والأمان النفسي والاجتماعي .(Turner, 2015) ولذلك، فإن تصاعد حضور خطاب السفر والهجرة داخل الفضاء الرقمي يعكس تحولات عميقة في بنية الأولويات المجتمعية، وانتقال النقاش العام من المطالب السياسية التقليدية إلى البحث عن الحد الأدنى من الأمان الإنساني وإمكانية الخروج من بيئة الأزمة.

ثانياً: الحق في العمل وتأمين سبل العيش

يُعتبر الحق في العمل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي ترتبط مباشرة بكرامة الإنسان واستقراره الاجتماعي والنفسي، إذ لا يقتصر العمل على كونه وسيلة لتأمين الدخل، بل يمثل أحد أهم عناصر الاندماج الاجتماعي والاستقلال

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الاقتصادي والشعور بالأمان المجتمعي. وقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المادتين (6) و(7)، على حق كل فرد في فرصة لكسب رزقه من خلال عمل يختاره بحرية، مع ضمان ظروف عمل عادلة وآمنة وأجر منصف يكفل مستوى معيشياً لائقاً.(Saul et al., 2024)

وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو القيود الممتدة، يصبح الحق في العمل أكثر هشاشة نتيجة انهيار الأسواق، وتعطل القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، وارتباط فرص العمل بمنظومات التصاريح والتحكم في الحركة. وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن السيطرة على فرص العمل في مناطق النزاع لم تعد تُمارس فقط عبر الوسائل التقليدية، وإنما من خلال أنماط "الحوكمة الرقمية" التي يتم فيها تنظيم الوصول إلى العمل والخدمات عبر منصات رقمية وقواعد بيانات أمنية وإدارية (Zuboff, 2019).

وفي هذا السياق، فإن تحول المنصات الرقمية المرتبطة بالسلطات المنظمة للحركة والعمل إلى قنوات لإدارة تصاريح العمل والتنسيق الاقتصادي، يعكس ما تسميه بعض الدراسات بـ "الحوكمة الرقمية البيوسياسية (Biopolitical Digital Governance)"، حيث يصبح الوصول إلى العمل مرتبطاً بمنظومة الضبط والإدارة الأمنية للحياة اليومية .(Zureik, 2023) وبذلك، لا يعود العمل مجرد نشاط اقتصادي، بل يتحول إلى أداة لإدارة السكان وتنظيم سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي داخل بيئة النزاع. كما توضح الأدبيات السوسيولوجية أن ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الاستقرار الاقتصادي يؤديان إلى تآكل رأس المال الاجتماعي وزيادة مستويات الإحباط والشعور بالتهميش، الأمر الذي ينعكس في الخطاب الرقمي من خلال تصاعد المطالب المرتبطة بالدخل والعمل والمساعدات .(Bourdieu, 1986) وفي هذا الإطار، يصبح الفضاء الرقمي مساحة للتعبير الجماعي عن الضغوط الاقتصادية، ومنصة لإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي حول مفاهيم العدالة الاقتصادية والحق في الحياة الكريمة.

مسؤولية ضمان الإمدادات الإنسانية والعدالة التوزيعية

يُعد ضمان وصول السكان المدنيين إلى الغذاء، والدواء، والمياه، والاحتياجات الأساسية من الالتزامات الجوهرية التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على القوة القائمة بالاحتلال أو الأطراف المسيطرة فعلياً على الإقليم أثناء النزاعات المسلحة. فقد نصت المادة (55) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على التزام سلطة الاحتلال بضمان تزويد السكان بالأغذية والإمدادات الطبية بالقدر الكافي، كما أكدت المادة (56) على مسؤوليتها في ضمان عمل المؤسسات والخدمات الطبية والصحية، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة انتشار الأمراض والمجاعات والأزمات الإنسانية.(Sassòli, 2019)

ولا يقتصر هذا الالتزام على السماح الشكلي بدخول المساعدات، بل يمتد إلى ضمان وصولها بصورة فعلية وعادلة وآمنة إلى السكان المدنيين، بما يحافظ على الكرامة الإنسانية ويمنع التمييز أو الاحتكار أو التوظيف السياسي للاحتياجات الأساسية. وتشير الأدبيات الحقوقية الحديثة إلى أن تعطيل تدفق السلع أو التحكم بكميات الغذاء والدواء أو إبطاء وصول المساعدات الإنسانية قد يتحول إلى أداة ضغط تؤثر بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المدني، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة اقتصادية واعتماد مرتفع على الإغاثة الإنسانية.(Roberts, 2022)

وفي هذا السياق، ترى الأدبيات النقدية المعاصرة أن إدارة الموارد والإمدادات في مناطق النزاع لم تعد مسألة لوجستية أو إنسانية فحسب، بل أصبحت جزءاً من أنماط "الحوكمة الإنسانية" التي يتم من خلالها تنظيم الحياة اليومية للسكان والتحكم بإيقاعها الاقتصادي والاجتماعي .(Fassin, 2012) ويشير Eyal Weizman إلى أن التحكم في تدفق البضائع، وخلق أزمات السيولة النقدية، وضبط حركة الأسواق والمعابر، يمكن أن يتحول إلى شكل من أشكال "الإدارة السياسية للحياة اليومية"، حيث تُستخدم الاحتياجات المعيشية كوسيلة لإعادة تشكيل السلوك الاجتماعي وإدارة المجال المدني تحت ظروف النزاع الممتد.(Weizman, 2025) كما تعكس هذه التفاعلات الرقمية تحول الفضاء الرقمي إلى مساحة للمساءلة المجتمعية والاحتجاج الرمزي ضد أنماط التوزيع غير العادل، حيث لم يعد المستخدمون يطالبون فقط بتوفير المساعدات، بل أصبحوا يناقشون آليات توزيعها، وشفافيتها،

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

والجهات المستفيدة منها. ويتقاطع ذلك مع مفهوم "العدالة التوزيعية" عند John Rawls ، الذي يرى أن استقرار المجتمعات يتطلب توزيعاً عادلاً للموارد والفرص بما يقلل من الإقصاء الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي.(Rawls, 1971)

وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات الممتدة، يؤدي تآكل العدالة التوزيعية إلى نتائج اجتماعية تتجاوز البعد الاقتصادي، حيث يسهم في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتصاعد مشاعر الإحباط والغضب، وارتفاع مستويات التنافس على الموارد المحدودة. وتشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن غياب العدالة في الوصول إلى الغذاء أو المساعدات أو فرص العمل يؤدي تدريجياً إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، بحيث تنتقل الأولويات من التضامن الجمعي إلى استراتيجيات النجاة الفردية (Bauman, 2000).

كما تكشف أزمة السيولة النقدية وارتفاع الأسعار عن تحولات أعمق في بنية الاقتصاد اليومي داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاع، إذ لم تعد الأزمة مرتبطة فقط بندرة السلع، بل بضعف القدرة على الوصول إليها، وانهيار الدورة النقدية، وتراجع القوة الشرائية. ولذلك، فإن الخطاب الرقمي المتعلق بالأسعار والسيولة يعكس ما تسميه الأدبيات الحديثة "اقتصاديات البقاء (Survival Economies)"، حيث تصبح الاحتياجات الأساسية مركز الخطاب العام اليومي، وتتراجع القضايا السياسية التقليدية أمام أولوية الغذاء والدواء والدخل والأمان الاقتصادي.(Duffield, 2014)

وبذلك، فإن تحليل التفاعلات الرقمية المتعلقة بالمساعدات والأسعار والإمدادات الإنسانية يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين القانون الدولي الإنساني والواقع الاجتماعي اليومي للسكان المدنيين، ويكشف كيف تتحول المنصات الرقمية إلى فضاءات تعبر عن الاحتياجات الأساسية، والعدالة الاجتماعية، والاحتجاج ضد أشكال الحرمان المعيشي في سياقات النزاع الممتد.

المحور الثاني: المقاربة السوسيولوجية: التماسك الاجتماعي (Social Cohesion) في ظل النزاع الممتد

يُعد مفهوم التماسك الاجتماعي من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع السياسي والتنمية الاجتماعية، إذ يشير إلى قدرة المجتمع على الحفاظ على درجة من الترابط والثقة والتضامن بين أفراده ومؤسساته، بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار والاندماج الاجتماعي في مواجهة الأزمات والتحولات البنيوية. ويُعرَّف التماسك الاجتماعي إجرائياً بأنه: "مدى قوة الروابط الاجتماعية، ومستوى الثقة البينية والمؤسسية، والشعور بالانتماء، والإحساس بالعدالة التوزيعية داخل المجتمع.(Schiefer & Noll, 2017)"

وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات الممتدة، يتعرض التماسك الاجتماعي لضغوط حادة نتيجة تداخل الأزمات الاقتصادية والإنسانية والسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط الثقة والتضامن داخل المجتمع. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن المجتمعات التي تعيش تحت ظروف الحصار أو الحروب الممتدة تشهد تحولات تدريجية في بنية التماسك الاجتماعي، حيث تتراجع الثقة بالمؤسسات الوسيطة، وتزداد النزعات الفردية، وتتغير أولويات الأفراد من القضايا السياسية الجمعية إلى قضايا البقاء والاحتياجات اليومية.(Chan et al., 2006)

كما يرى Émile Durkheim أن التماسك الاجتماعي يشكل الأساس الذي يحافظ على استقرار المجتمع ووحدته، وأن الأزمات الممتدة تؤدي إلى حالة من "الأنومي" أو التفكك المعياري، حيث تضعف الروابط الاجتماعية التقليدية ويزداد الشعور بالاغتراب وفقدان اليقين .(Durkheim, 1897/1951) ومن هذا المنطلق، فإن تحليل الخطاب الرقمي في البيئات المتأثرة بالنزاعات لا يقتصر على فهم المضامين اللغوية، بل يسمح بالكشف عن التحولات العميقة في بنية الثقة الاجتماعية، والعلاقات بين المجتمع والمؤسسات، وآليات التكيف الجماعي مع الأزمات.

وتفكك الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة التماسك الاجتماعي في سياقات النزاع إلى بُعدين مترابطين: التماسك الاجتماعي العمودي، المرتبط بالعلاقة بين المجتمع والمؤسسات، والتماسك الاجتماعي الأفقي، المرتبط بالعلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع نفسه.

أولاً: التماسك الاجتماعي العمودي (Vertical Social Cohesion) وأزمة الثقة المؤسسية

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

يرتبط التماسك الاجتماعي العمودي بطبيعة العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الرسمية والوسيطة، بما يشمل الحكومات، والمؤسسات المحلية، والمنظمات الدولية، والجهات المسؤولة عن إدارة الموارد والخدمات العامة. ويقوم هذا النمط من التماسك على وجود حد أدنى من "الثقة المؤسسية(Institutional Trust) "، أي شعور الأفراد بأن المؤسسات تعمل بصورة عادلة وفعالة وقادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.(World Bank, 2022)

وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات الممتدة، تتعرض الثقة المؤسسية لتحديات حادة نتيجة ضعف القدرة على توفير الخدمات، وتصاعد الأزمات الاقتصادية، وغياب العدالة التوزيعية، وتزايد الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الأزمات الممتدة لا تؤدي فقط إلى إنهاك الاقتصاد والبنية التحتية، بل تسهم أيضاً في تآكل الشرعية الاجتماعية للمؤسسات الوسيطة، حيث يبدأ الأفراد بالتشكيك في كفاءة الجهات المسؤولة عن إدارة الموارد وتوزيع المساعدات والخدمات.(Mishler & Rose, 2001)

ومن هذا المنظور، فإن الخطاب الرقمي المرتبط بانتقاد آليات توزيع المساعدات، أو الشكوى من غلاء الأسعار، أو نقد المؤسسات المحلية والوسيطة، يعكس تحولات أعمق في بنية العلاقة بين المجتمع والمؤسسات، أكثر من كونه مجرد تعبير عن أزمة اقتصادية عابرة. فالتعليقات التي تتكرر فيها عبارات مثل: "المساعدات للمحاسيب"، و"ما شفنا شيء"، و"الكل محروم"، تعكس تصاعد الشعور بغياب العدالة التوزيعية، وتراجع الثقة في قدرة المؤسسات المختلفة على إدارة الأزمة بصورة عادلة وشفافة.

ويحلل Sarah Radcliffe هذه الظاهرة في إطار ما تسميه "التأطير بالمسؤولية الداخلية(Internal Responsibility Framing) "، حيث تُعاد صياغة الأزمات الإنسانية داخل الخطاب العام بطريقة تدفع الجمهور إلى تحميل المؤسسات المحلية والجهات الوسيطة مسؤولية العجز المعيشي أو سوء التوزيع، حتى في السياقات التي تكون فيها الأزمة ناتجة عن بنية نزاع أوسع وأكثر تعقيداً .(Radcliffe, 2024)ووفقاً لهذا المنظور، فإن البيئات الرقمية لا تعمل فقط كمساحات للتعبير عن المعاناة، بل تتحول إلى فضاءات لإعادة توزيع المسؤولية الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

كما تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن تراجع الثقة المؤسسية يؤدي تدريجياً إلى تصاعد "الاغتراب الاجتماعي والسياسي"، حيث يشعر الأفراد بأن المؤسسات لم تعد تمثلهم أو قادرة على حماية مصالحهم الأساسية، وهو ما ينعكس في الخطاب الرقمي من خلال تصاعد السخرية والغضب والنقد الحاد للمؤسسات الرسمية والوسيطة .(Seeman, 1959) ويؤدي هذا التآكل في الثقة إلى إضعاف التماسك العمودي للمجتمع، وزيادة الفجوة بين المواطنين والبنى المؤسسية، الأمر الذي يهدد استقرار المجتمع وقدرته على إدارة الأزمات بصورة جماعية.

وفي سياقات النزاع الممتد، يصبح الفضاء الرقمي مؤشراً مهماً لقياس درجة التماسك العمودي داخل المجتمع، إذ تسمح التفاعلات الرقمية برصد مستوى الثقة بالمؤسسات، ومدى الإحساس بالعدالة التوزيعية، وطبيعة العلاقة بين المجتمع والجهات المسؤولة عن إدارة الحياة اليومية. ولذلك، فإن تصاعد النقد المرتبط بالمساعدات والأسعار والخدمات لا يعكس فقط ضغوطاً اقتصادية، بل يشير أيضاً إلى تحولات أعمق في البنية الاجتماعية والثقة المؤسسية داخل المجتمع المتأثر بالنزاع.

التماسك الاجتماعي الأفقي :(Horizontal Social Cohesion) بين التضامن المجتمعي والنزعة الفردية في سياقات البقاء

يرتبط التماسك الاجتماعي الأفقي بطبيعة العلاقات والروابط والشبكات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع أنفسهم، ويشمل مستويات الثقة المتبادلة، والتعاون، والتضامن الاجتماعي، والشعور بالمصير المشترك، وهو ما يُعرف في الأدبيات السوسيولوجية بمفهوم "رأس المال الاجتماعي البيني .(Putnam, 2000) (Bonding Social Capital) "ويُعد هذا النوع من التماسك أحد أهم عناصر الصمود المجتمعي في البيئات المتأثرة بالأزمات، إذ يسمح للمجتمعات بتطوير آليات جماعية للتكيف وتبادل الدعم وتقليل آثار الانهيار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أشار Émile Durkheim إلى أن المجتمعات تحافظ على استقرارها من خلال أشكال التضامن الاجتماعي التي تنظم العلاقات بين الأفراد وتولد الإحساس بالانتماء والمسؤولية المشتركة، حيث يشكل "التضامن العضوي" الأساس الذي يسمح باستمرار

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

التماسك داخل المجتمعات الحديثة رغم التفاوتات والضغوط البنيوية .(Durkheim, 1893/1984) إلا أن هذا التضامن يصبح أكثر هشاشة في سياقات النزاع الممتد، خاصة عندما تتعرض الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والعمل والعلاج والأمن الاقتصادي إلى تهديدات مستمرة وطويلة الأمد.

وفي البيئات التي تشهد حرماناً ممتداً من الموارد والخدمات الأساسية، تبدأ الروابط التضامنية التقليدية بالتآكل التدريجي نتيجة ما تصفه الأدبيات الحديثة بـ "صدمة رأس المال الاجتماعي(Social Capital Shock) "، وهي الحالة التي تؤدي فيها الضغوط الاقتصادية والإنسانية المزمنة إلى إنهاك الشبكات الاجتماعية، وإضعاف القدرة الجماعية على الاستمرار في أنماط الدعم والتكافل التقليدية .(Leadbeater et al., 2025) فمع استمرار الأزمات وتراجع الموارد، يصبح الأفراد أكثر ميلاً إلى تبني استراتيجيات فردية للبقاء، على حساب الالتزام بالمصالح الجمعية أو أنماط التضامن التقليدي.

ومن هذا المنطلق، تكشف التفاعلات الرقمية في البيئات المتأثرة بالنزاع عن تحولات عميقة في بنية الخطاب الاجتماعي، حيث يتراجع تدريجياً ما يمكن تسميته بـ "خطاب الصمود الجمعي" لصالح "خطاب الخلاص الفردي .(Individualized Survival Discourse) " ويتجلى هذا التحول في تصاعد التعليقات المرتبطة بالرغبة في الهجرة، أو البحث عن فرص عمل فردية، أو المطالبة بتأمين تصاريح السفر والعمل بصورة شخصية، أو التعبير عن الرغبة في النجاة الفردية بعيداً عن الأطر الجمعية التقليدية.

وتعكس العبارات المتكررة مثل: "بدنا نطلع"، و"كل واحد يدبر حاله"، و"المهم نعيش"، و"بدنا فرصة نسافر"، انتقال الخطاب المجتمعي من لغة التضامن والصمود الجماعي إلى لغة ترتكز على تأمين الحد الأدنى من البقاء الفيزيولوجي والاقتصادي للأفراد والأسر. ولا يُفهم هذا التحول بوصفه تراجعاً أخلاقياً أو انهياراً للقيم الاجتماعية بقدر ما يعكس استجابة سوسيولوجية لضغوط البقاء الممتدة، حيث تعيد الأزمات تشكيل أولويات الأفراد بصورة تجعل النجاة الفردية أكثر إلحاحاً من الالتزامات الجمعية طويلة المدى.

ويشير Robert D. Putnam إلى أن تراجع رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة والتعاون بين الأفراد، وارتفاع النزعات الفردية والانكفاء على المصالح الشخصية، خاصة في البيئات التي تشهد أزمات اقتصادية أو اجتماعية ممتدة (Putnam & Garrett, 2021). كما يوضح Daniel P. Aldrich أن المجتمعات التي تتعرض لصدمات متكررة وطويلة الأمد تصبح أكثر عرضة لتحول أنماط الصمود من صمود جماعي قائم على الشبكات الاجتماعية إلى صمود فردي يعتمد على استراتيجيات النجاة الشخصية والهجرة والبحث عن الموارد المحدودة.(Aldrich, 2023)

وفي السياقات الرقمية، يتجلى هذا التحول من خلال تصاعد "البراغماتية المعيشية" داخل الخطاب العام، حيث تصبح اللغة اليومية متمركزة حول تأمين الغذاء، والعمل، والدخل، والهجرة، بدلاً من الخطابات السياسية أو الوطنية التقليدية. كما تسهم المنصات الرقمية في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ذاتها، إذ يتحول الفضاء الرقمي إلى مساحة لتبادل الخبرات الفردية المتعلقة بالبقاء، والبحث عن الفرص، ومشاركة المعلومات المرتبطة بالهجرة أو العمل أو المساعدات، أكثر من كونه مساحة لإعادة إنتاج الخطاب الجمعي الموحد.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذا التحول نحو "الفردنة الاجتماعية (Social Individualization) "لا يعني اختفاء التماسك الاجتماعي بالكامل، بل يعكس انتقاله من أنماط التضامن التقليدية إلى أشكال أكثر هشاشة ومرتبطة بالمصلحة المباشرة والنجاة اليومية .(Beck & Beck-Gernsheim, 2002) ولذلك، فإن تحليل الخطاب الرقمي في البيئات المتأثرة بالنزاعات يسمح بفهم التحولات العميقة في بنية العلاقات الاجتماعية، وكيف تؤدي الضغوط المعيشية الممتدة إلى إعادة تشكيل مفهوم التضامن والانتماء داخل المجتمع.

كما تكشف هذه التحولات عن أن الاحتياجات الأساسية لم تعد مجرد قضايا اقتصادية أو إنسانية منفصلة، بل أصبحت عاملاً مركزياً في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية ذاتها، حيث يؤثر الحرمان الممتد من الغذاء والعمل والتنقل بصورة مباشرة على أنماط

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الثقة والتضامن والتماسك داخل المجتمع. ومن هنا، فإن تصاعد خطاب الخلاص الفردي في الفضاء الرقمي يمكن اعتباره مؤشراً سوسيولوجياً على هشاشة التماسك الأفقي، وعلى التحولات البنيوية التي تصيب العلاقات الاجتماعية في ظل النزاعات الممتدة والأزمات الإنسانية المزمنة.

المحور الثالث: الفضاء الرقمي وسياقات التفاعل بوصفه بيئة وسيطة في النزاعات الممتدة

أدى التحول الرقمي المتسارع خلال العقود الأخيرة إلى إعادة تشكيل طبيعة المجال العام وآليات التفاعل الاجتماعي والسياسي، حيث لم تعد المنصات الرقمية مجرد أدوات اتصال أو فضاءات ترفيهية، بل أصبحت بنية تحتية مركزية لإدارة الحياة اليومية وتبادل المعلومات والوصول إلى الخدمات والموارد. وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات الممتدة والحصار، يكتسب الفضاء الرقمي أهمية مضاعفة، إذ يتحول إلى إحدى الوسائل القليلة المتاحة للتواصل مع العالم الخارجي، والحصول على المعلومات، وتتبع المساعدات، والتعبير عن الاحتياجات الإنسانية والمعيشية.(Gillespie, 2020)

وتشير الأدبيات إلى أن المجتمعات الواقعة تحت ظروف العزل أو القيود المشددة تعتمد بصورة متزايدة على المنصات الرقمية بوصفها "البنية التحتية الوحيدة المتاحة(The Only Available Infrastructure) "، حيث تتداخل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية داخل الفضاء الافتراضي بصورة تجعل الحدود بين الواقع المادي والرقمي أقل وضوحاً (Plantin & Punathambekar, 2019).وفي هذا السياق، لا يقتصر استخدام الفضاء الرقمي على تبادل الآراء أو الأخبار، بل يمتد ليشمل البحث عن فرص العمل، ومتابعة إجراءات السفر، والحصول على المساعدات، والتواصل مع المؤسسات، ومراقبة تدفق السلع والخدمات.

ومن هذا المنظور، يصبح الفضاء الرقمي جزءاً من البنية التنظيمية للحياة اليومية داخل بيئات النزاع، حيث تتحول المنصات الإلكترونية إلى أدوات وسيطة بين السكان والموارد الأساسية، وبين الأفراد والمؤسسات المسيطرة على الحركة والخدمات. ويرى Tarleton Gillespie أن المنصات الرقمية لم تعد فضاءات محايدة، بل أصبحت بنى تنظيمية تتحكم في تدفق المعلومات والتفاعلات والفرص، وتمارس أدواراً سياسية واجتماعية تتجاوز الوظائف التقنية التقليدية.(Gillespie, 2020)

وفي البيئات الخاضعة للسيطرة الأمنية أو القيود الممتدة، تتخذ هذه العلاقة بعداً أكثر تعقيداً، حيث تتداخل البنية الرقمية مع أنماط القوة والتحكم وإدارة السكان. وتشير الأدبيات النقدية المعاصرة إلى أن التحكم في البوابات الرقمية والمنصات الوسيطة قد يؤدي إلى إنتاج أنماط جديدة من "الرقمنة السلطوية" أو "الرقمية الاستعمارية(Digital Colonialism) "، التي يتم فيها استخدام البنية التكنولوجية لإدارة المجال المدني والتحكم بإمكانية الوصول إلى الخدمات والموارد والفضاء العام (Couldry & Mejias, 2019).

وفي هذا الإطار، يرى كل من Koa Beck و Nabil Nassar أن البيئات الرقمية في مناطق النزاع قد تتحول إلى شكل من أشكال "الدبلوماسية الرقمية القسرية"، حيث يُعاد تشكيل العلاقة بين السكان والسلطات المسيطرة عبر منصات إلكترونية ترتبط بالتصاريح، والمساعدات، والخدمات، وإجراءات التنقل والعمل .(Koa & Nassar, 2024) ووفقاً لهذا الطرح، فإن التفاعل الرقمي لا يمثل مجرد نشاط افتراضي، بل يصبح جزءاً من منظومة إدارة الحياة اليومية والاحتياجات الأساسية للسكان.

ومن هنا، فإن دراسة التعليقات الرقمية في البيئات المتأثرة بالنزاعات لا ينبغي أن تُفهم بوصفها تحليلاً لغوياً أو إعلامياً مجرداً، بل باعتبارها مدخلاً سوسيولوجياً لفهم التحولات الاجتماعية والحقوقية والنفسية المرتبطة بالحياة اليومية تحت ظروف النزاع الممتد. فالتعليقات التي تتعلق بالسفر، والعمل، والمساعدات، والأسعار، والعلاج، تعكس بصورة مباشرة التوتر القائم بين مفاهيم الحق، والبقاء، والكرامة الإنسانية، والواجب الاجتماعي، والانتماء الجماعي.

كما تكشف هذه التفاعلات عن التحولات التي تصيب الهوية الاجتماعية في ظل الأزمات الممتدة، حيث يصبح الأفراد مضطرين إلى التفاوض المستمر بين المواقف المبدئية والاحتياجات المعيشية الملحة. وتشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن البيئات الرقمية في

سياقات النزاع تتحول إلى "مساحات تفاوض رمزية(Symbolic Negotiation Spaces) "، يعيد الأفراد من خلالها صياغة علاقتهم بالمجتمع والمؤسسات والسلطة والهوية.(Castells, 2012)

ويؤكد Manuel Castells أن الفضاء الرقمي أصبح جزءاً من "مجتمع الشبكات"، حيث تتشكل القوة والهوية والتفاعل الاجتماعي من خلال تدفقات المعلومات والاتصال المستمر، لا من خلال البنى التقليدية فقط .(Castells, 2012) وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات، تكتسب هذه الشبكات بعداً وجودياً، إذ تتحول المنصات الرقمية إلى أدوات للبقاء الاجتماعي والنفسي والاقتصادي، وإلى فضاءات للتعبير عن الضغوط المعيشية والاحتياجات الإنسانية بصورة يومية ومباشرة.

وعليه، فإن تحليل الخطاب الرقمي في هذه الدراسة لا يقتصر على فهم طبيعة التفاعل الافتراضي، بل يسعى إلى تفكيك العلاقة بين البنية الرقمية والاحتياجات الأساسية والتماسك الاجتماعي في سياق النزاع الممتد، من خلال قراءة التعليقات الرقمية بوصفها انعكاساً لتحولات أعمق في بنية المجتمع، والثقة، والهوية، واستراتيجيات البقاء.

الدراسات السابقة

شهدت العقود الأخيرة توسعاً متسارعاً في الدراسات التي تناولت التحولات الاجتماعية والحقوقية الناتجة عن النزاعات الممتدة، خاصة مع تصاعد دور الفضاء الرقمي بوصفه ساحة مركزية للتفاعل الإنساني والاجتماعي والسياسي. وقد ركزت الأدبيات الحديثة على دراسة تأثير الحروب والأزمات المركبة على أنماط الاتصال الاجتماعي، والاحتياجات المعيشية، والتماسك الاجتماعي، إضافة إلى دور المنصات الرقمية في إعادة تشكيل العلاقة بين السكان والمؤسسات والموارد الأساسية.

وفي البيئات المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو الحصار طويل الأمد، لم يعد الفضاء الرقمي مجرد أداة للتواصل أو تبادل المعلومات، بل تحول إلى وسيط يومي لإدارة شؤون الحياة الأساسية، مثل العمل، والتنقل، والمساعدات الإنسانية، والحصول على الخدمات، والتعبير عن الاحتياجات والضغوط المعيشية. كما أصبح الخطاب الرقمي انعكاساً مباشراً للتحولات التي تصيب البنية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمجتمعات الواقعة تحت ظروف الأزمة الممتدة.

ورغم اتساع الأدبيات المرتبطة بالنزاعات والفضاء الرقمي، إلا أن معظم الدراسات اتجهت إلى معالجة هذه القضايا بصورة جزئية أو منفصلة؛ فبعضها ركز على البعد الاتصالي والدعائي للمنصات الرقمية، بينما اهتمت دراسات أخرى بقياس التماسك الاجتماعي أو تحليل الأبعاد الحقوقية للنزاعات دون الربط بينها وبين الخطاب الرقمي بوصفه انعكاساً حياً للاحتياجات الإنسانية والتحولات الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا الفصل إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، من خلال تصنيفها ضمن ثلاثة محاور رئيسية مترابطة، تشمل:

الدراسات التي تناولت الفضاء الرقمي والمنصات الموجهة في بيئات النزاع والاحتلال.

الدراسات التي ناقشت أثر الأزمات الممتدة على التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي.

الدراسات التي تناولت الاحتياجات الأساسية والحقوق الإنسانية من منظور القانون الدولي الإنساني في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

ويهدف هذا التصنيف إلى بناء إطار معرفي متكامل يساعد في تفسير التفاعلات الرقمية المرتبطة بخطاب البقاء والاحتياجات الأساسية، وربطها بالبعدين السوسيولوجي والحقوقي في سياق النزاع الممتد.

المحور الأول: دراسات تناولت الفضاء الرقمي والمنصات الموجهة في بيئات النزاع والاحتلال

ركزت الأدبيات على تحليل الدور المتصاعد للفضاء الرقمي في البيئات المتأثرة بالنزاعات، خاصة فيما يتعلق بالمنصات المرتبطة بالقوى المهيمنة أو السلطات المسيطرة على الموارد والمعابر والخدمات. وقد تناولت هذه الدراسات كيفية استخدام المنصات الرقمية كأدوات لإدارة التفاعل مع السكان، وإعادة تشكيل المجال العام، والتأثير في أولويات الجمهور واحتياجاته اليومية.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

تناولت دراسة كوا وناصر (Koa & Nassar, 2024) استراتيجيات الدبلوماسية الرقمية الموجهة عبر منصات التواصل الاجتماعي في البيئات العربية المتأثرة بالنزاعات، وهدفت إلى تحليل كيفية توظيف الخطاب الرقمي لإعادة بناء الصورة الذهنية للجهات المسيطرة من خلال التركيز على الجوانب الخدمية والإنسانية. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون الكيفي والكمي لمنشورات المنصات الرقمية والتعليقات التفاعلية للجمهور.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه المنصات تعتمد بصورة متزايدة على ما أسمته "القوة الناعمة الرقمية" و"التأطير الخدماتي"، حيث يجري توظيف القضايا المعيشية والخدمات الأساسية لإعادة تشكيل العلاقة مع الجمهور وتعزيز الاعتماد على الفضاء الرقمي بوصفه وسيطاً أساسياً للوصول إلى الموارد والخدمات. كما أشارت الدراسة إلى أن التفاعل الرقمي في هذه البيئات لا يعكس فقط تواصلاً إعلامياً، بل يمثل نمطاً من التفاعل القسري الناتج عن الحاجة المعيشية للسكان. وتتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في فهم طبيعة "البيئة الرقمية المفروضة" التي تتم داخلها التفاعلات اليومية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على تحليل "خطاب البقاء" وربطه بمفاهيم التماسك الاجتماعي والاحتياجات الأساسية.

وفي السياق ذاته، ناقشت دراسة Eyal Weizman (Weizman, 2025) مفهوم "العمارة الرقمية للحرمان" في البيئات المحتلة ومناطق النزاعات الممتدة، حيث تناولت كيفية تحول الفضاء الرقمي إلى امتداد لأدوات السيطرة المادية والتنظيمية. واعتمدت الدراسة على المنهج البنيوي النقدي لتحليل السياسات الرقمية وأنماط التحكم في تدفق الموارد والخدمات عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى أن المنصات الرقمية أصبحت جزءاً من منظومة إدارة الحياة اليومية للسكان، بحيث يجري تحويل الحقوق الأساسية، مثل العمل والتنقل والحصول على المساعدات، إلى "امتيازات رقمية" يتم تنظيم الوصول إليها وفق اعتبارات أمنية وسياسية. كما أوضحت أن التحكم في البوابات الرقمية يسهم في إعادة تشكيل المجال المدني وإخضاعه لمنطق "الحوكمة الرقمية". وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأصيل البعد الحقوقي والقانوني المتعلق بكيفية مأسسة التحكم في الاحتياجات الأساسية من خلال الوسائط الرقمية.

وعلى المستوى العربي، تناولت دراسة محمد عبد الحميد (عبد الحميد، 2021) دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الاجتماعي خلال الأزمات السياسية والإنسانية في المنطقة العربية، واعتمدت على تحليل المحتوى الرقمي والتفاعلات الجماهيرية في عدد من البيئات العربية المتأثرة بالصراعات. وأظهرت الدراسة أن المنصات الرقمية أصبحت بديلاً جزئياً عن المجال العام التقليدي، وأن الجمهور يستخدمها بصورة متزايدة للتعبير عن الاحتياجات اليومية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط للتعبير السياسي. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في فهم العلاقة بين الفضاء الرقمي والتحولات في أولويات الخطاب المجتمعي أثناء الأزمات الممتدة.

كما ناقشت دراسة علي أسعد وطفة (وطفة، 2020) التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية خلال الأزمات الممتدة، مشيرة إلى أن البيئات الرقمية أصبحت فضاءات بديلة للتعبير عن القلق الاجتماعي والخوف والضغوط المعيشية. وأكدت الدراسة أن الخطاب الرقمي في سياقات الأزمات يتحول تدريجياً من التعبير الأيديولوجي إلى التعبير المرتبط بالحاجات الأساسية والبقاء اليومي، وهو ما يتقاطع بصورة مباشرة مع فرضيات الدراسة الحالية.

المحور الثاني: دراسات ناقشت أثر الأزمات والنزاعات الممتدة على التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي

ركز هذا المحور من الأدبيات على دراسة أثر الحروب والأزمات الممتدة على الروابط الاجتماعية والثقة المؤسسية وأنماط التضامن داخل المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

أصدر World Bank تقريره حول "التماسك الاجتماعي والمرونة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات(World Bank, 2022) "، والذي اعتمد على دراسات مسحية وتحليلية في عدد من المجتمعات المتأثرة بالحروب والنزوح. وهدفت الدراسة إلى قياس أبعاد التماسك الاجتماعي العمودي والأفقي، وتحليل العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والثقة بالمؤسسات الرسمية والوسيطة.

وأظهرت النتائج أن الأزمات الممتدة تؤدي إلى تآكل التماسك العمودي نتيجة تراجع الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية المسؤولة عن إدارة الموارد والخدمات، خاصة عندما تفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. كما أشارت الدراسة إلى أن الشعور بعدم العدالة التوزيعية يسهم في تصاعد مشاعر الإحباط والاغتراب الاجتماعي. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في تفسير النقد المتكرر للمؤسسات والجهات الوسيطة داخل التفاعلات الرقمية بوصفه مؤشراً على هشاشة التماسك العمودي.

وفي الإطار ذاته، قدمت دراسة ليدبيتر وآخرين (Leadbeater et al., 2025) معالجة سوسيولوجية معمقة للتحولات التي تصيب رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحاصرة، من خلال دراسة بعنوان: "محو التضامن: كيف يعيد الحرمان المزمن صياغة التماسك الاجتماعي في الجيوب المحاصرة". واعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي والمقابلات النوعية وتحليل النقاشات الرقمية في عدد من البيئات المتأثرة بالنزاعات الممتدة.

وتوصلت الدراسة إلى مفهوم "صدمة رأس المال الاجتماعي"، حيث يؤدي الحرمان المزمن من الاحتياجات الأساسية إلى تحول تدريجي في بنية العلاقات الاجتماعية، بحيث تتراجع قيم التضامن والعمل الجمعي لصالح النزعات الفردية واستراتيجيات النجاة الشخصية. كما لاحظت الدراسة تصاعد خطاب الهجرة والخلاص الفردي والبحث عن حلول معيشية خاصة، بوصفها مؤشرات على هشاشة التماسك الأفقي داخل المجتمع. وتشكل هذه الدراسة مرجعية أساسية للدراسة الحالية في تفسير صعود "خطاب البقاء الفردي" داخل التعليقات الرقمية.

وعربياً، تناولت دراسة ساري حنفي (حنفي، 2021) أثر الأزمات السياسية والاقتصادية على رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العربية، مع التركيز على المجتمع الفلسطيني. وأشارت الدراسة إلى أن استمرار الضغوط الاقتصادية والقيود على الحركة والعمل يؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات، وإضعاف الروابط التضامنية التقليدية، وتصاعد الفردانية الاجتماعية. كما أكدت أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت مرآة تعكس هذه التحولات بصورة يومية ومباشرة.

كذلك ناقشت دراسة عزمي بشارة (بشارة، 2019) العلاقة بين الأزمات الممتدة وإعادة تشكيل الهوية والانتماء الاجتماعي في المجتمعات العربية، موضحاً أن الأزمات الطويلة تؤدي إلى انتقال الأولويات الاجتماعية من القضايا الجمعية الكبرى إلى قضايا الأمن المعيشي والبقاء الفردي، وهو ما ينعكس بصورة واضحة في الخطاب العام والفضاء الرقمي.

المحور الثالث: دراسات تناولت الاحتياجات الأساسية من منظور القانون الدولي الإنساني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اهتم هذا المحور من الدراسات بتحليل العلاقة بين الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين والالتزامات القانونية المترتبة على أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تناول Yoram Dinstein (Dinstein, 2021) في كتابه المرجعي حول "القانون الدولي للاحتلال الحربي" الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق القوة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، مع التركيز على حرية الحركة، والعمل، والإمدادات الإنسانية، وحظر العقوبات الجماعية. واعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن للنصوص القانونية والسوابق القضائية الدولية.

وأوضح أن فرض القيود الواسعة على الحركة والعمل والإمدادات الأساسية قد يندرج ضمن مفهوم العقوبات الجماعية المحظورة بموجب المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، وأن ضمان الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين يمثل التزاماً قانونياً وليس إجراءً اختيارياً. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الطرح في إعادة تفسير التعليقات الرقمية باعتبارها مطالب مرتبطة بحقوق إنسانية وقانونية أساسية.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

كما ناقشت دراسة سول وآخرين (Saul et al., 2024) تطبيقات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئات المتأثرة بالنزاعات، مع التركيز على الحق في العمل والعيش الكريم والعدالة التوزيعية للمساعدات والخدمات الأساسية. وأظهرت الدراسة أن السكان في البيئات الهشة يلجؤون بصورة متزايدة إلى القنوات الرقمية والمنصات غير التقليدية للمطالبة بإنفاذ حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عندما تصبح القنوات الرسمية عاجزة أو محدودة الفاعلية.

وعلى المستوى العربي، ناقشت دراسة نادية حجاب (حجاب، 2022) أثر القيود الاقتصادية والإنسانية على الحقوق الأساسية في الأراضي الفلسطينية، موضحة أن التحكم في الحركة والعمل والمساعدات لا يؤدي فقط إلى آثار اقتصادية، بل ينعكس أيضاً على الكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي. كما أشارت إلى أن المنصات الرقمية أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية للتعبير عن المطالب الحقوقية والاحتياجات الإنسانية في ظل تضييق المجال العام التقليدي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحثية تهدف إلى تحليل التحولات في التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة من خلال مقاربة تحليل الخطاب الرقمي، وذلك عبر تتبع وتفسير المضامين المنشورة والتفاعلات المرتبطة بها على منصات التواصل الاجتماعي، باعتبارها فضاءً يعكس التجربة المعيشة للسكان في ظل الحرب والحصار والحرمان الممتد.

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بأدوات تحليل الخطاب النقدي(Critical Discourse Analysis) ، لما يوفره هذا المنهج من قدرة على تفسير العلاقة بين اللغة، والسلطة، والسياق الاجتماعي والسياسي. كما يستند التحليل إلى مقاربات Faircloughو Van Dijkفي فهم كيفية إنتاج المعنى وإعادة إنتاج علاقات القوة داخل الخطاب الرقمي، إلى جانب توظيف البعد السوسيولوجي في تفسير التحولات في التماسك الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الصفحات والحسابات العامة على منصات التواصل الاجتماعي (خاصة فيسبوك وتلغرام) التي تنشر أو تتفاعل مع محتوى يعكس واقع سكان قطاع غزة، بما في ذلك الصفحات الإخبارية المحلية، والصفحات المجتمعية، والصفحات ذات الطابع الإغاثي والحقوقي، إضافة إلى الصفحات التي تنشر محتوى يتعلق بالحياة اليومية للسكان (الاقتصاد، العمل، السفر، المساعدات، والأمن).

ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 1000خطاب رقمي (منشورات وتعليقات ذات صلة) تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية البسيطة الموجهة (Purposive Random Sampling) بما يضمن تمثيل مختلف الموضوعات والفئات التي تعكس واقع الحياة في قطاع غزة خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وقد روعي في اختيار العينة التنوع من حيث: طبيعة الصفحة (إخبارية، إغاثية، مجتمعية، فردية).، نوع الخطاب (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، إنساني)، درجة التفاعل (خطابات ذات انتشار واسع وتفاعل مرتفع)، وتمثيل الفترات الزمنية المختلفة خلال فترة التحليل لضمان عدم التحيز الزمني.

رابعاً: مبررات اختيار العينة

تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من المبررات العلمية والمنهجية، أهمها: الملاءمة لموضوع الدراسة: لأن الخطاب الرقمي على الصفحات الاجتماعية يعكس بشكل مباشر التجربة اليومية للسكان في ظل الحرب والحصار، ويُعد مصدراً غنياً لفهم التحولات في التماسك الاجتماعي والاقتصادي.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

إتاحة الوصول إلى البيانات: توفر المنصات الرقمية بيانات عامة يمكن الوصول إليها وتحليلها دون قيود ميدانية، خاصة في سياق أمني وإنساني معقد مثل قطاع غزة.

تمثيل التفاعل الاجتماعي الحقيقي: تعكس المنشورات والتعليقات أنماط التفكير الجمعي وردود الفعل الفورية تجاه الأحداث، مما يجعلها مؤشراً دقيقاً على اتجاهات الرأي العام والتحولات الاجتماعية.

الملاءمة لتحليل الخطاب النقدي: يتيح حجم العينة (1000 خطاب) إجراء تحليل كمي وكيفي متكامل، يساعد على رصد الأنماط المتكررة، وبناء تفسيرات سوسيولوجية وقانونية دقيقة.

تقليل التحيزوتعزيزالموثوقية: يساهم الاختيار العشوائي الموجه للعينة في تقليل التحيز البحثي، ويعزز من صدقية النتائج وقابليتها للتعميم ضمن حدود الدراسة.

خامساً: أدوات تحليل البيانات

تم استخدام أدوات تحليل الخطاب النقدي لفهم البنية اللغوية والدلالية للنصوص، مع تصنيف البيانات إلى محاور رئيسية (اقتصاد، عمل، تنقل، مساعدات، سياسة، أمن)، ثم تحليلها كمياً من حيث التكرار والنسب، ونوعياً من حيث الدلالات الاجتماعية والقانونية.

سادساً: حدود الدراسة

حدود مكانية :قطاع غزة.

حدود زمانية :الفترة الممتدة حتى مايو 2026.

حدود موضوعية :الخطاب الرقمي المتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان.

وبذلك، توفر هذه المنهجية إطاراً علمياً متكاملاً يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، ويتيح فهم التحولات البنيوية في التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة ضمن سياق الحرب والحصار.

نتائج الدراسة

يستعرض هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة وذلك بهدف فهم التحولات العميقة التي طرأت على أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في ظل الحرب والحصار والحرمان الممتد. ويأتي هذا الفصل ليترجم البيانات الكمية والكيفية إلى دلالات تحليلية تعكس طبيعة التغيرات البنيوية في الخطاب الجمعي، وكيفية انعكاسها على أولويات الحياة اليومية للسكان.

وينطلق عرض النتائج من مقاربة تحليلية تركيبية تربط بين المحاور الرئيسة للدراسة، وهي: الحركة والتنقل، والاقتصاد والمعيشة، والعمل والدخل، والمساعدات والإغاثة، والأمن والسياسة، وذلك من أجل تقديم صورة شاملة عن إعادة تشكيل الوعي الجمعي داخل المجتمع الغزي. كما لا يقتصر هذا الفصل على عرض الأرقام والنسب، بل يتجاوز ذلك إلى تفسير دلالاتها السوسيولوجية والاقتصادية في سياق أوسع يرتبط بتحولات التماسك الاجتماعي ومستويات الثقة واستراتيجيات البقاء.

وبذلك، يشكل هذا الفصل الحلقة المركزية في البناء التحليلي للدراسة، حيث يتم من خلاله الانتقال من الإطار النظري والمنهجي إلى مستوى الفهم التطبيقي للظاهرة المدروسة، بما يتيح تفسيراً معمقاً لكيفية إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي والاقتصادي تحت ظروف الحرب والحصار الممتد.

أولا: الاحتياجات المتعلقة بفتح المعابروالسفروالتنقل وربطه بأسئلة الدراسة ومشكلتها

يُعد محور "فتح المعابر والسفر والتنقل "من أكثر المحاور ارتباطاً بمشكلة الدراسة وأسئلتها الفرعية، نظراً لكونه يكشف بصورة مباشرة كيف أسهمت الحرب والحصار والحرمان من الاحتياجات الأساسية في إعادة تشكيل أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة. فالمعابر في السياق الغزي لم تعد مجرد نقاط عبور جغرافية، بل تحولت إلى بنية تنظيمية تتحكم في

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الحركة والعمل والعلاج والعلاقات الأسرية، بما جعلها عاملاً مركزياً في تشكيل الحياة اليومية وإعادة تعريف أولويات السكان وطرق تفاعلهم مع الواقع المحيط.

وتُظهر نتائج التحليل الكمي أن فئة "السفر والهجرة "تصدرت الخطاب الرقمي بنسبة (38.9%)، تلتها فئة "فتح معبر رفح "بنسبة (25%)، ثم فئة "العلاج والتنقل الطبي "بنسبة (13.9%)، في حين سجلت كل من فئتي "عودة العمال والتنقل للضفة "و**"تسجيل وإجراءات السفر"** نسبة (11.1%)لكل منهما. ويعكس هذا التوزيع أن قضية الحركة والتنقل لم تعد مرتبطة فقط بالسفر، بل أصبحت ترتبط بالبقاء الاقتصادي والصحي والاجتماعي، وهو ما يكشف عن إعادة تموضع أولويات السكان حول "حقوق النجاة اليومية."

وتشير ما أفاد به السكان محل الدراسة إلى أن "الخروج" بات يُنظر إليه بوصفه حلاً للبقاء أكثر من كونه خياراً حياتياً عادياً، حيث برزت توجهات متكررة مثل" :الحياة أصبحت مستحيلة"، "السفر هو الأمل الوحيد"، "كل من يستطيع الخروج ينجو بنفسه"، و"المعبر أصبح حلم الناس اليومي ."وتعكس هذه التوجهات تحوّلاً في البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع، إذ انتقل الخطاب الجمعي من منطق الصمود الجماعي إلى منطق النجاة الفردية، وهو ما يشير إلى تآكل تدريجي في البنية الحمائية للتماسك الاجتماعي تحت تأثير الحصار الطويل والحرمان الممتد.

سوسيولوجياً، يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء مفهوم الاغتراب الاجتماعي والسياسي، حيث يؤدي استمرار الإغلاق وتقييد الحركة إلى دفع الأفراد نحو البحث عن حلول فردية بديلة بعيداً عن المجال الجماعي. كما تكشف النتائج عن انتقال المجتمع من نمط "التضامن العضوي "الذي تحدث عنه دوركايم، والقائم على الترابط والتكامل الاجتماعي، إلى نمط أكثر هشاشة يقوم على الفردانية القسرية واستراتيجيات البقاء الشخصية. ويتقاطع ذلك مع ما أشارت إليه دراسات سابقة حول المجتمعات الواقعة تحت الحصار، والتي بيّنت أن القيود الممتدة على الحركة والعمل والعلاج تؤدي إلى تفكيك الروابط الاجتماعية وإعادة تشكيلها وفق أولويات البقاء.

كما تكشف النتائج عن ارتباط وثيق بين الحركة والتنقل والوضع الاقتصادي، حيث تعكس فئة "عودة العمال والتنقل للضفة " بنسبة (11.1%)تأثير إغلاق المعابر على الدورة الاقتصادية والثقة المؤسسية. فقد أظهرت ما أفاد به السكان محل الدراسة أن فقدان فرص العمل وتعطّل الوصول إلى سوق العمل في الضفة الغربية دفع الكثيرين إلى تجاوز المؤسسات المحلية والتوجه مباشرة نحو "المنسق" أو الجهات المسيطرة على التصاريح، بما يعكس تراجع الثقة بقدرة المؤسسات المحلية على توفير حلول اقتصادية حقيقية. وهذا التحول لا يعبر فقط عن أزمة عمل، بل عن إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والمؤسسات تحت ضغط الأزمة الاقتصادية.

وفي الجانب الصحي، تعكس فئتا "العلاج والتنقل الطبي "و**"فتح معبر رفح"** تحوّل استراتيجيات البقاء نحو التركيز على النجاة الجسدية بوصفها أولوية مطلقة. فقد أصبحت المنصات الرقمية، وفق ما أفاد به السكان محل الدراسة، فضاءً لطلب المساعدة العلاجية أو التنسيق للسفر، بما يشير إلى تحول التضامن الاجتماعي من صورته التقليدية إلى ما يمكن وصفه بـ"خطاب الاستغاثة الرقمي ."وهذا يعكس عمق الأزمة الصحية والاجتماعية، حيث لم يعد الوصول إلى العلاج مرتبطاً بالنظام الصحي المحلي، بل بإمكانية الخروج عبر المعابر.

ومن منظور القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ترتبط هذه النتائج بعدد من الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في حرية الحركة والتنقل المنصوص عليه في المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحق في العمل والحق في الصحة الواردين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن التحكم المستمر في حركة الأفراد والبضائع وتحويل الحقوق الأساسية إلى إجراءات تنسيقية

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

مشروطة يعكس نمطاً من التحكم الفعلي (Effective Control) الذي يؤثر بصورة مباشرة على بنية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

وفي ضوء ذلك، تكشف نتائج هذا المحور أن المعابر لم تعد مجرد ممرات حدودية، بل أصبحت أداة هيكلية لإعادة تشكيل المجتمع الغزي اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً. فقد أدى الحصار إلى نقل الوعي الجمعي من المطالبة بالحقوق السياسية والتنموية الواسعة إلى التركيز على الحقوق الأساسية الدنيا المرتبطة بالبقاء، مثل السفر والعلاج والعمل والتصاريح. وبذلك، يتضح أن التماسك الاجتماعي في قطاع غزة يُعاد تشكيله ضمن بيئة تقوم على الهشاشة والحرمان واستراتيجيات النجاة الفردية، في ظل استمرار القيود المفروضة على الحركة والحياة اليومية.

ثانياً: المساعدات والإغاثة والتوزيع وربطه بأسئلة الدراسة ومشكلتها

يُعد محور "المساعدات والإغاثة والتوزيع "من أكثر المحاور حساسية في تفسير التحولات الاجتماعية التي أفرزتها الحرب والحصار في قطاع غزة، كونه يكشف عن انتقال بنيوي في الوعي الجمعي من التمركز حول "ندرة المواد" إلى التمركز حول "أزمة توزيعها وعدالة الوصول إليها". وهذا التحول لا يعكس مجرد أزمة إنسانية مرتبطة بالمساعدات، بل يكشف عن إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط الثقة والتضامن داخل المجتمع تحت ضغط الحرمان الممتد. كما يتقاطع هذا المحور بصورة مباشرة مع سؤال الدراسة العام، ومع الأسئلة الفرعية المتعلقة بتحولات التماسك الاجتماعي، والثقة المؤسسية، واستراتيجيات البقاء، وتفسير الواقع الغزي في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وتُظهر نتائج التحليل الكمي أن فئة "غياب العدالة في التوزيع "جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (36.4%)، تلتها فئة "عدم وصول المساعدات "بنسبة (27.3%)، ثم فئة "نقد المؤسسات الإغاثية "بنسبة (18.2%)، في حين سجلت فئة "تحويل المساعدات إلى تجارة "نسبة .(13.6%)وتعكس هذه المؤشرات أن الأزمة لم تعد مرتبطة فقط بتوافر المساعدات، بل بآليات توزيعها وشرعية الجهات القائمة عليها ومدى الثقة المجتمعية بها.

وتشير ما أفاد به السكان محل الدراسة إلى تصاعد خطاب يقوم على مفردات مثل" :المساعدات لا تصل لمستحقيها"، "في ناس بتأخذ أكثر من مرة"، "الواسطة تتحكم بالتوزيع"، "المساعدات تُباع في السوق"، و"الجمعيات لا توزع بعدالة ."وهذه التوجهات تكشف عن تحوّل المساعدات من رمز للتضامن الإنساني إلى مساحة لإعادة إنتاج الشعور بالظلم والتفاوت الاجتماعي، وهو ما يعكس تصدعاً واضحاً في أنماط الثقة داخل المجتمع.

سوسيولوجياً، تكشف هذه النتائج عن حالة من تآكل رأس المال الاجتماعي، سواء على مستوى الثقة العمودية بين المواطنين والمؤسسات الإغاثية، أو على مستوى الثقة الأفقية بين الأفراد أنفسهم. فاستمرار الحصار والحرمان خلق بيئة من الندرة القسرية، وعندما تُدار هذه الندرة في ظل غياب الشفافية والعدالة، يتحول التماسك الاجتماعي من حالة تضامن جماعي إلى حالة تنافس وصراع على الموارد المحدودة. وفي هذا السياق، يمكن فهم تصاعد مشاعر الإقصاء والاغتراب من خلال مقاربة بورديو حول إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي، حيث يشعر الأفراد أن آليات الوصول إلى الموارد لم تعد قائمة على الحاجة أو العدالة، بل على النفوذ والوساطة والقدرة على الوصول إلى شبكات القوة.

كما تكشف فئة "تحويل المساعدات إلى تجارة "عن تحوّل خطير في استراتيجيات البقاء داخل المجتمع الغزي، حيث تشير ما أفاد به السكان محل الدراسة إلى أن جزءاً من المساعدات الإنسانية بات يُباع في الأسواق أو يُستخدم كوسيلة للتربح، بما يعكس نشوء ما يمكن وصفه بـ "اقتصاد الحرب التشوهي"، الذي تُستبدل فيه قيم التكافل الاجتماعي بمنطق السوق والاحتكار والوساطة. وفي ظل انعدام الدخل وتراجع فرص العمل، تتحول المواد الإغاثية إلى سلع اقتصادية بديلة وآلية قاسية للبقاء، وهو ما يؤدي إلى تعميق شعور الفئات الأكثر هشاشة بالحرمان، وتراجع قيم الإيثار لصالح أنماط النجاة الفردية.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وترتبط هذه النتائج بما أشارت إليه الدراسات السابقة حول المجتمعات الواقعة تحت الحصار أو النزاعات الممتدة، والتي أكدت أن استمرار الندرة وغياب العدالة في توزيع الموارد يؤديان إلى تفكك شبكات الثقة والتضامن الداخلي، وظهور اقتصاديات بديلة قائمة على الوساطة والسوق غير الرسمي، بما ينعكس مباشرة على التماسك الاجتماعي والشرعية المؤسسية.

ومن منظور القانون الدولي الإنساني، ترتبط هذه النتائج بعدد من المبادئ القانونية الأساسية، وفي مقدمتها المادة (59) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد ضرورة تنفيذ عمليات الإغاثة دون "تمييز مجحف"، إضافة إلى التزام الأطراف بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل حيادي ومنتظم. وعليه، فإن تحول المساعدات في الوعي الجمعي إلى مجال للتمييز أو الاحتكار أو غياب العدالة يعكس خللاً بنيوياً في تطبيق المبادئ الإنسانية المتعلقة بالحياد والنزاهة والشفافية. كما أن تحول المساعدات الأساسية إلى سلع تباع في الأسواق يتقاطع مع انتهاك الحق في الغذاء والحق في مستوى معيشي كافٍ المنصوص عليهما في المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يصبح الوصول إلى الغذاء والمساعدة الإنسانية مرهوناً بالقدرة على الشراء أو النفوذ الاجتماعي.

ويكشف التحليل النقدي للخطاب، وفق مقاربة Fairclough، عن تحول مهم في علاقات القوة داخل الفضاء الرقمي، حيث يتجه السكان إلى توجيه انتقاداتهم للمؤسسات المحلية والإغاثية عبر صفحات مرتبطة بسلطة التحكم الأساسية، مثل صفحة "المنسق". ويعكس هذا السلوك ما يمكن وصفه بـ"الأجندة العكسية من الأسفل"، حيث يستخدم الأفراد الفضاء الرقمي كمنصة للمحاسبة العلنية وكشف الاختلالات في منظومة الإغاثة، نتيجة ضعف أو انسداد قنوات التظلم المحلية التقليدية.

وفي ضوء ذلك، تكشف نتائج هذا المحور أن الحرب والحصار لم يؤديا فقط إلى تدمير البنية التحتية المادية، بل امتد أثرهما إلى تفكيك البنية الأخلاقية والقيمية للتماسك الاجتماعي .فتحول المساعدات الإنسانية من أداة للحماية والإنقاذ إلى موضوع للشكوى والاتهام والمتاجرة يعكس واحدة من أخطر النتائج السوسيولوجية للحرمان التراكمي، حيث يُعاد تشكيل المجتمع حول صراعات التوزيع وآليات الوصول إلى الموارد الأساسية. وبذلك، يصبح "البقاء الفردي" هو المحور المركزي للعلاقات الاجتماعية، على حساب التضامن والثقة والشرعية المؤسسية، وهو ما يعمّق من هشاشة النسيج الاجتماعي في قطاع غزة تحت ظروف الحرب والحصار الممتد.

ثالثاً: العمل والتصاريح والدخل وربطه بأسئلة الدراسة ومشكلتها

يُشكّل محور "العمل والتصاريح والدخل "حلقة الوصل الأساسية بين البعدين الاقتصادي والجغرافي في هذه الدراسة، حيث يكشف بصورة مباشرة كيف تحوّل العمل في الوعي الجمعي لسكان قطاع غزة من كونه أداة للإنتاج والاستقرار الاجتماعي إلى وسيلة للبقاء البيولوجي مرتبطة بمنظومة التحكم في الحركة والتصاريح. كما يتقاطع هذا المحور بشكل مباشر مع سؤال الدراسة العام المتعلق بإعادة تشكيل أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في ظل الحرب والحصار، إضافة إلى ارتباطه بالأسئلة الفرعية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية، والثقة المؤسسية، واستراتيجيات البقاء، وتفسير واقع غزة في ضوء القانون الدولي الإنساني.

وتُظهر نتائج التحليل الكمي أن فئة "تصاريح العمل "جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (44.4%)، تلتها فئة "البطالة "بنسبة (27.8%)، ثم فئة "الدخل والمعيشة "بنسبة (16.7%)، في حين سجلت فئة "العمل في الضفة/إسرائيل "نسبة .(11.1%)ويعكس هذا التوزيع تحوّلاً عميقاً في أولويات الخطاب الرقمي، حيث لم يعد العمل يُناقش باعتباره مساراً للتنمية أو تحسين مستوى الحياة، بل باعتباره الوسيلة الوحيدة لتأمين الاحتياجات الأساسية والاستمرار في الحياة.

وتشير ما أفاد به السكان محل الدراسة إلى حضور قوي لخطاب يرتبط بالحاجة الملحّة للعمل، من خلال تعبيرات مثل": بدنا تصريح نعيش"، "ما في شغل داخل غزة"، "بدنا نطعم أولادنا"، و"التصريح صار مصدر الحياة الوحيد ."وتعكس هذه التوجهات انتقال العمل من كونه حقاً اقتصادياً واجتماعياً إلى كونه أداة نجاة وجودية، وهو ما يكشف عن إعادة تشكيل عميقة للعلاقة بين الفرد والعمل والكرامة الإنسانية في ظل الحصار.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

سوسيولوجياً، تكشف هذه النتائج عن حالة من سحق الفاعلية الاقتصادية المحلية، حيث أدى الحصار وتدمير البنية الإنتاجية إلى تحويل سوق العمل المحلي إلى فضاء هش وغير قادر على استيعاب العمالة أو توليد فرص عمل مستقرة. ونتيجة لذلك، أصبح الوصول إلى العمل مرتبطاً بالحصول على تصريح عبور إلى الخارج أو إلى سوق العمل في الضفة الغربية والداخل، ما أدى إلى تكريس نمط من التبعية الاقتصادية القسرية لسلطة التحكم الخارجية. كما أن توجّه السكان نحو مخاطبة "المنسق" عبر الفضاء الرقمي يعكس تراجع الثقة بالمؤسسات المحلية وقدرتها على توفير حلول اقتصادية حقيقية، ويشير إلى إعادة توجيه المطالب الاجتماعية نحو الجهة التي تملك السيطرة الفعلية على الحركة والعمل.

وترتبط هذه التحولات بما طرحه هابرماس حول الاغتراب والعجز داخل المجال العام، حيث يؤدي العجز الاقتصادي الممتد إلى إضعاف دور الفرد داخل أسرته ومجتمعه، وتراجع شعوره بالقدرة على التأثير أو الاستقرار. فالبطالة طويلة الأمد لا تمثل مجرد فقدان للدخل، بل تؤدي إلى تفكيك الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، خاصة دور المعيل، بما ينعكس على العلاقات الأسرية وأنماط التضامن الاجتماعي. وفي هذا السياق، تتحول استراتيجيات البقاء من أشكال التضامن العضوي المتبادل إلى استراتيجيات فردية قائمة على البحث اليومي عن الحد الأدنى من القوت، وهو ما يزيد من مستويات التوتر الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية.

كما تتقاطع هذه النتائج مع الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بمجتمعات الحصار واقتصاديات النزاع، والتي تشير إلى أن التحكم في العمل والحركة يشكل أحد أهم أدوات إعادة تشكيل المجتمع وإنتاج الاعتمادية الاقتصادية. فحين يصبح الحصول على فرصة عمل مرتبطاً بإجراءات أمنية أو تصاريح مشروطة، يتحول العمل من حق اجتماعي إلى امتياز سياسي وأداة للضبط والسيطرة.

ومن منظور القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ترتبط هذه النتائج بعدد من المبادئ الأساسية، وفي مقدمتها المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفل الحق في العمل باعتباره أساساً للكرامة الإنسانية، إضافة إلى المادة (11) المتعلقة بالحق في مستوى معيشي لائق. كما تنص المادة (52) من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر فرض قيود تؤدي إلى خلق بطالة مصطنعة أو توجيه العمال بما يخدم مصالح القوة المحتلة، في حين تحظر المادة (33) من الاتفاقية ذاتها العقاب الجماعي. وعليه، فإن تحويل العمل إلى نظام قائم على التصاريح والتحكم بالحركة يعبّر عن توظيف الاحتياجات الاقتصادية كأداة ضغط وسيطرة سياسية، بما يؤدي إلى إضعاف الاستقلال الاقتصادي للمجتمع.

ويكشف التحليل النقدي للخطاب، وفق مقاربتي Van Dijk وFairclough، عن عملية أعمق تتمثل في إعادة بناء الواقع الأيديولوجي من خلال "هندسة الاحتياجات"، حيث يظهر العمل في الخطاب الرقمي ليس كحق إنتاجي وتنموي، بل كشرط بيولوجي للبقاء. كما تظهر "التصاريح" بوصفها أداة تتحكم في الوصول إلى مصادر الحياة الاقتصادية، وهو ما يعيد تشكيل علاقات القوة داخل المجتمع ويُنتج حالة من الاعتمادية المستمرة على سلطة التحكم الخارجي.

وفي ضوء ذلك، تكشف نتائج هذا المحور أن الحرب والحصار لم يؤديا فقط إلى إحداث أزمة اقتصادية مؤقتة، بل أسهما في هندسة الفقر والاعتمادية الوجودية داخل قطاع غزة. فقد تحول العمل من حق تنموي واجتماعي إلى أداة للمساومة على البقاء، وأصبح التماسك الاقتصادي والاجتماعي مرتبطاً بقدرة الأفراد على الوصول إلى فرص العمل عبر منظومة التصاريح والتحكم بالحركة. وبذلك، يتضح أن استعادة التماسك الاجتماعي الحقيقي تبقى مرتبطة بإعادة تمكين الفاعل الاقتصادي الغزي، واسترداد حقه غير المشروط في العمل والتنقل والحياة الكريمة.

رابعاً: الأمن والسياسة وإدارة القطاع وربطه بأسئلة الدراسة ومشكلتها

يُمثل محور "الأمن والسياسة وإدارة القطاع" ذروة التكثيف التحليلي في هذه الدراسة، نظراً لكونه يربط بصورة مباشرة بين البنى السياسية والمؤسسية من جهة، وبين الواقع المعيشي واليومي للسكان من جهة أخرى. كما يكشف هذا المحور عن التحول العميق الذي طرأ على مفهوم الشرعية والتمثيل السياسي في الوعي الجمعي داخل قطاع غزة تحت تأثير الحرب والحصار والحرمان الممتد، حيث تراجعت الخطابات الأيديولوجية والسياسية التقليدية لصالح ما يمكن وصفه بـ"السياسة الوظيفية" المرتبطة بالقدرة على

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

إدارة الحياة اليومية وتأمين الاحتياجات الأساسية. ويتقاطع هذا المحور بصورة مباشرة مع سؤال الدراسة العام، ومع الأسئلة الفرعية المتعلقة بالثقة المؤسسية، وتحولات التماسك الاجتماعي، واستراتيجيات البقاء، وتفسير الواقع الغزي في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وتُظهر نتائج التحليل الكمي أن فئة "نقد الفصائل والسلطة "جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (41.7%)، تلتها فئة "الحرب والعنف " بنسبة (16.7%)، ثم فئة "الدعوة لإدارة تكنوقراط "بنسبة (16.7%)، في حين سجلت فئة "طلب الاستقرار "نسبة .(8.3%)وتعكس هذه النتائج تحوّلاً واضحاً في الخطاب الرقمي من التركيز على القضايا السياسية والأيديولوجية الكبرى إلى التركيز على الأداء الوظيفي والإداري المرتبط بتأمين شروط الحياة اليومية والاستقرار.

وتشير ما أفاد به السكان محل الدراسة إلى تصاعد خطاب يقوم على تعبيرات مثل" :كفاية حروب"، "بدنا نعيش بأمان"، "الناس تعبت"، "بدنا جهة تدير الوضع بعيداً عن الانقسام"، و"المهم توفير الحياة الكريمة ."وتعكس هذه التوجهات حالة من الإنهاك الاجتماعي والنفسي الناتج عن الحرب والحصار الممتد، حيث أصبح معيار تقييم الفاعلين السياسيين مرتبطاً بقدرتهم على توفير الأمن والرواتب والخدمات والمعابر، أكثر من ارتباطه بالخطاب السياسي أو الأيديولوجي التقليدي.

سوسيولوجياً، تكشف هذه النتائج عن ما يمكن وصفه بـ"أزمة الشرعية الوظيفية"، حيث فقدت المنظومات السياسية التقليدية جزءاً كبيراً من شرعيتها نتيجة عجزها عن الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان. ويتقاطع ذلك مع أطروحة هابرماس حول أزمة الشرعية، التي ترى أن استمرار عجز المؤسسات عن تلبية الاحتياجات الحياتية يؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات الرسمية، وتحول المجال العام إلى فضاء للمساءلة والنقد والبحث عن بدائل أكثر فاعلية. وفي هذا السياق، تعكس الدعوات إلى إدارة "تكنوقراط" أو حلول إدارية حيادية تحوّلاً في مفهوم الشرعية من الشرعية الأيديولوجية إلى الشرعية القائمة على الكفاءة والقدرة على إدارة الأزمات وتوفير شروط البقاء.

كما تكشف النتائج عن تأثير الحرب والعنف على إعادة تشكيل التماسك الاجتماعي والهوية الجمعية. فتصاعد الخطاب المرتبط بطلب الأمن والاستقرار يعكس انتقال المجتمع إلى حالة من "الإنهاك الاجتماعي الشامل"، حيث أدت الحرب والحرمان الممتد إلى تآكل شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية وتراجع الشعور بالاستقرار الجمعي. وفي ظل هذا الواقع، يميل الأفراد إلى الانكفاء نحو دوائرهم الضيقة والبحث عن النجاة الفردية والأسرية، بما يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي القائم على الأهداف الوطنية أو السياسية المشتركة، وتحويل المجتمع إلى وحدات اجتماعية منشغلة بتأمين الحد الأدنى من الأمان البيولوجي والمعيشي.

وترتبط هذه النتائج بما أشارت إليه الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بالمجتمعات الواقعة تحت النزاعات الممتدة، والتي تؤكد أن استمرار الحرب والحصار يؤدي إلى إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسياسة، بحيث تصبح السياسة مرتبطة بإدارة الاحتياجات اليومية أكثر من ارتباطها بالمشاريع الوطنية الكبرى. كما يتقاطع ذلك مع مفهوم "إعادة تأطير المسؤولية "لدى Entman، حيث يُعاد توجيه الخطاب العام نحو مساءلة الفاعلين المحليين وتحميلهم مسؤولية التدهور المعيشي، حتى في ظل وجود سياق استعماري وحصار خارجي شامل.

ومن منظور القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ترتبط هذه النتائج بعدد من الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة والأمن الشخصي المنصوص عليهما في المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .كما أن استمرار الحرب والحصار وما ينتج عنهما من انهيار في شروط الحماية المدنية يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة أثناء النزاعات المسلحة. ويُضاف إلى ذلك أن استخدام الحصار والحرمان الاقتصادي كوسيلة ضغط يندرج ضمن أنماط العقاب الجماعي المحظورة بموجب المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

ويكشف التحليل النقدي للخطاب، وفق مقاربتي Van Dijkو Faircloughعن مفارقة سوسيولوجية وسياسية مهمة، تتمثل في أن الخطاب النقدي الموجّه نحو الفصائل والسلطة المحلية يُنتج داخل فضاء رقمي مرتبط بصفحة "المنسق"، أي داخل فضاء تمثله سلطة التحكم الأساسية في الحركة والحصار. ويعكس ذلك شكلاً من "تحويل الصراع "داخل الوعي الجمعي، حيث يؤدي العجز عن تغيير الواقع الخارجي إلى إعادة توجيه الغضب والنقد نحو الداخل المحلي، بما يعكس إعادة بناء أيديولوجية للواقع تُختزل فيها الأزمة ضمن إطار إداري أو سياسي داخلي، رغم ارتباطها البنيوي بسياق الحرب والحصار والاحتلال.

وفي ضوء ذلك، تكشف نتائج هذا المحور أن الحرب والحصار لم يؤديا فقط إلى أزمات اقتصادية أو إنسانية، بل أسهما في إعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والسياسة والشرعية. فقد تحولت السياسة في الوعي الجمعي من مشروع تحرري أو أيديولوجي شامل إلى أداة وظيفية مرتبطة بإدارة الحياة اليومية وتأمين الاحتياجات الأساسية. وبذلك، أصبح التماسك الاجتماعي أكثر هشاشة وتجزؤاً، محكوماً بمنطق النجاة اليومية والرغبة في الاستقرار، في ظل تآكل الثقة بالبنى السياسية التقليدية واستمرار ظروف الحرب والحصار والحرمان الممتد.

خامسا: الاقتصاد والأسعاروالمعيشة وربطه بأسئلة الدراسة ومشكلتها

يُعد محور الاقتصاد والأسعار والمعيشة أحد المحاور التحليلية المركزية في هذه الدراسة، حيث يتقاطع بشكل مباشر مع سؤال الدراسة العام المتعلق بمدى إسهام الحرب والحصار والحرمان من الاحتياجات الأساسية في إعادة تشكيل أنماط التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، إضافة إلى ارتباطه بعدة أسئلة فرعية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية، والثقة المؤسسية، واستراتيجيات البقاء، وتحولات التماسك الاجتماعي.

يُقدّم هذا المحور قراءة إمبيرية معمقة لكيفية انتقال الاقتصاد المعيشي في قطاع غزة من كونه نظاماً إنتاجياً وتبادلياً إلى كونه نظاماً للحرمان البنيوي وإدارة النقص، حيث لم تعد المؤشرات الاقتصادية التقليدية كافية لفهم الواقع، بل أصبحت الخبرة اليومية للحرمان هي المدخل التفسيري الأساسي.

تُظهر نتائج التحليل الكمي ضمن هذا المحور أن فئة ارتفاع الأسعار جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (39.3%)، تليها فئة نقص السيولة والفكة بنسبة (21.4%)، ثم فئة البطالة وانعدام الدخل بنسبة .(17.9%)كما سجلت فئة انهيار القدرة الشرائية نسبة (14.3%)، وفئة الرواتب والمعيشة نسبة .(7.1%)ويعكس هذا التوزيع بنية اقتصادية مأزومة لم تعد تُقاس بمعدلات التضخم أو البطالة فقط، بل بقدرة الأفراد الفعلية على الوصول إلى السلع والخدمات وإعادة إنتاج حياتهم اليومية.

وتتجلى هذه النتائج في ما أفاد به السكان محل الدراسة، حيث برزت توجهات وخبرات معيشية مثل" :الأسعار لا تُطاق"، "لا يوجد فكة في السوق"، "لا نستطيع شراء الاحتياجات رغم توفرها"، و"لا يوجد دخل يكفي للمعيشة ."وهذه التوجهات لا تعكس مجرد انطباعات فردية، بل تعكس تحوّل الأزمة الاقتصادية إلى خبرة اجتماعية جمعية ضاغطة تعيد تشكيل السلوك اليومي وأنماط التفاعل داخل المجتمع.

ويرتبط هذا المحور بشكل مباشر بـ السؤال الفرعي الأول والثالث من أسئلة الدراسة، والمتعلقين بتأثير الحرب والحصار على الأوضاع الاقتصادية وعلاقتهما بمستويات الثقة المؤسسية، حيث تشير النتائج إلى أن التدهور الاقتصادي لم يعد مجرد اختلال في المؤشرات الكلية، بل أصبح عاملاً مباشراً في تآكل الثقة بالمؤسسات الرسمية وتزايد الاعتماد على قنوات بديلة وغير رسمية في محاولة الوصول إلى الموارد أو الحلول الاقتصادية.

سوسيولوجياً، تكشف هذه المعطيات عن انتقال المجتمع من أزمة ندرة مادية إلى أزمة حرمان ناتج عن انهيار القدرة الشرائية، وهو ما يؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط التماسك الاجتماعي. فوجود السلع في الأسواق لم يعد يعكس قدرة اجتماعية على الوصول إليها، ما أحدث انفصالاً بنيوياً بين العرض والاستهلاك، وأدى إلى تآكل شبكات التضامن التقليدي تحت ضغط الفقر والبطالة. وفي هذا

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

السياق، تتجه الأسر إلى تقنين الاستهلاك البيولوجي بوصفه استراتيجية بقاء، من خلال تقليص الغذاء والاحتياجات الأساسية إلى الحد الأدنى.

ويُفسَّر هذا التحول في ضوء أطروحة هابرماس حول "العالم المعيشي(Lifeworld) "، حيث يؤدي الضغط الاقتصادي البنيوي إلى إضعاف الفعل التواصلي داخل المجال العام، وتزايد مظاهر الاغتراب الاجتماعي. كما يتقاطع مع الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت مجتمعات الحصار والنزاعات الممتدة، والتي تشير إلى أن استمرار القيود الاقتصادية يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط بقاء فردية على حساب التضامن الجمعي.

ومن منظور القانون الدولي، يرتبط هذا المحور بشكل مباشر بـ المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تكفل الحق في مستوى معيشي كافٍ يشمل الغذاء والكساء والمسكن. غير أن ما تعكسه النتائج يشير إلى فجوة بين الإطار القانوني والممارسة الواقعية، حيث يصبح الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات مرهوناً بقدرة شرائية منهارة، ما يؤدي إلى إفراغ الحق من مضمونه العملي وتحويله إلى حق نظري غير قابل للتحقق.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن محور الاقتصاد والأسعار والمعيشة لا يفسر فقط الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، بل يشكل مدخلاً تفسيرياً أساسياً لفهم التحولات في التماسك الاجتماعي واستراتيجيات البقاء، بما ينسجم مع سؤال الدراسة العام حول كيفية إعادة تشكيل الحرب والحصار للبنية الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد ذلك أن الأزمة الاقتصادية هنا ليست أزمة قطاعية، بل أزمة بنيوية ممتدة تعيد إنتاج المجتمع داخل منطق الحرمان المستمر.

مناقشة النتائج

تكشف النتائج المعاد صياغتها في هذه الدراسة، والمبنية على تحليل الخطاب الرقمي خلال الفترة الممتدة حتى مايو 2026، عن تحول بنيوي عميق في طبيعة التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة تحت تأثير الحرب والحصار والحرمان الممتد. ويمكن القول إن هذه النتائج لا تعكس مجرد أزمات قطاعية منفصلة، بل تشير إلى إعادة تشكيل شاملة للوعي الجمعي، حيث تم الانتقال من منطق "إدارة الحياة ضمن ظروف صعبة" إلى منطق "إدارة البقاء في ظل انغلاق بنيوي متعدد الأبعاد"، يشمل الاقتصاد، الحركة، العمل، المساعدات، والسياسة.

وفيما يتعلق بمحور فتح المعابر والسفر والتنقل، أظهرت النتائج أن فئة "السفر والهجرة" تصدرت الخطاب الرقمي بنسبة (38.9%)، تلتها فئات العلاج والتنقل ومعبر رفح وإجراءات السفر بنسب معتبرة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الحركة الجغرافية لم تعد مجرد حق اجتماعي أو إداري، بل أصبحت تمثل أفقاً مركزياً للنجاة الفردية. ويعكس ذلك تحولاً في بنية التفكير الاجتماعي من "الاستقرار داخل المكان" إلى "الاستقرار عبر الخروج"، وهو ما يشير إلى تآكل تدريجي في التماسك الاجتماعي القائم على الانتماء المكاني المشترك. كما أن ما أفاد به السكان محل الدراسة من توجهات مثل اعتبار السفر "الحل الوحيد" يعكس حالة اغتراب اجتماعي متزايدة، ناتجة عن استمرار الحصار وتعطّل شروط الحياة الأساسية.

وفي محور الاقتصاد والأسعار والمعيشة، تُظهر النتائج أن ارتفاع الأسعار (39.3%)، ونقص السيولة (21.4%)، والبطالة (17.9%)، وانهيار القدرة الشرائية (14.3%)، لم تعد مجرد مؤشرات اقتصادية، بل تحولت إلى تجربة معيشية يومية تعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية. ويبرز هنا انتقال مهم من أزمة "ندرة السلع" إلى أزمة "العجز عن الوصول إلى السلع رغم توفرها"، وهو ما يعكس انفصالاً بين البنية السوقية والبنية الاجتماعية. كما أن ما أفاد به السكان من عبارات مثل "ما بنقدر نشتري رغم توفر السوق" يعكس تآكل القدرة الفعلية على الاستهلاك، بما يؤدي إلى تراجع التضامن الاجتماعي التقليدي وتحوله إلى أشكال محدودة ومُرهَقة بفعل انعدام الدخل.

أما في محور العمل والتصاريح والدخل، فقد أظهرت النتائج أن تصاريح العمل (44.4%) والبطالة (27.8%) والدخل والمعيشة (16.7%) تشكل البنية الأساسية للخطاب، ما يشير إلى أن العمل لم يعد يُنظر إليه كمسار اقتصادي طبيعي، بل كشرط وجودي

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

مرتبط بمنظومة التصاريح والتحكم بالحركة. ويعكس ذلك تحولاً عميقاً في مفهوم العمل من كونه حقاً إنتاجياً إلى كونه أداة للبقاء البيولوجي. كما أن لجوء السكان إلى قنوات غير رسمية أو مباشرة للحصول على تصاريح العمل يعكس تراجع الثقة بالمؤسسات المحلية، وإعادة توجيه الطلب نحو سلطة التحكم الفعلية، بما يعكس إعادة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

وفي محور المساعدات والإغاثة والتوزيع، أظهرت النتائج أن غياب العدالة في التوزيع (36.4%) وعدم وصول المساعدات (27.3%) ونقد المؤسسات الإغاثية (18.2%)، إضافة إلى تحويل المساعدات إلى تجارة (13.6%)، تعكس أزمة ثقة عميقة في منظومة الإغاثة. ويشير ذلك إلى أن المساعدات لم تعد تُنظر إليها كأداة تضامن إنساني محايد، بل كمساحة لإعادة إنتاج التفاوت واللامساواة. كما أن ما أفاد به السكان حول "الواسطة" و"عدم العدالة" و"بيع المساعدات" يعكس تآكل رأس المال الاجتماعي، وتحول التضامن من قيمة جمعية إلى ساحة تنافس وصراع على الموارد.

وفي محور الأمن والسياسة وإدارة القطاع، كشفت النتائج عن تصدر فئة نقد الفصائل والسلطة (41.7%)، إلى جانب الدعوة لإدارة تكنوقراط (16.7%) وطلب الاستقرار (8.3%). وتشير هذه المعطيات إلى تحول جوهري في مفهوم الشرعية السياسية، حيث لم تعد الشرعية مرتبطة بالخطاب الأيديولوجي أو الانتماء السياسي، بل أصبحت مرتبطة بالقدرة على توفير الأمن والخدمات والحياة اليومية. ويعكس ذلك حالة "إنهاك اجتماعي" أدت إلى تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية، وصعود مطالب بإدارة وظيفية محايدة تقوم على الكفاءة.

بشكل عام، تُظهر هذه النتائج أن التماسك الاجتماعي في قطاع غزة لم ينهَر بشكل كامل، لكنه تعرض لإعادة تشكيل عميقة، حيث انتقل من تماسك قائم على الانتماء الجماعي والقيم المشتركة، إلى تماسك هش قائم على استراتيجيات النجاة الفردية وإدارة النقص. كما يتضح أن الحرب والحصار لم يؤثرا فقط على البنية المادية، بل امتدا إلى إعادة إنتاج الوعي الجمعي ذاته، بحيث أصبحت الأولويات متمركزة حول البقاء اليومي بدلاً من الاستقرار أو التنمية أو المشروع الوطني العام.

التوصيات

في ضوء النتائج التي أظهرت تحولات بنيوية عميقة في التماسك الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العلمية والسياساتية الموجهة لصناع القرار، والمؤسسات المحلية والدولية، بما يسهم في التخفيف من آثار الحرب والحصار وإعادة بناء أنماط التماسك الاجتماعي على أسس أكثر استدامة وعدالة.

أولاً، توصي الدراسة بضرورة إعادة تفعيل منظومة الحركة والتنقل بوصفها مدخلاً أساسياً لاستعادة الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي والاقتصادي، من خلال ضمان حرية حركة الأفراد لأغراض العمل والعلاج والدراسة ولمّ الشمل الأسري. ويُعد هذا التدخل محورياً نظراً لما أظهره التحليل من تحول الحركة إلى عامل حاسم في تحديد فرص البقاء والاستقرار، ما يستدعي تدخلات قانونية وإنسانية دولية لضمان احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحرية الحركة وحماية المدنيين.

ثانياً، توصي الدراسة بـ دعم الاقتصاد المحلي وإعادة تنشيط سوق العمل الداخلي من خلال برامج تشغيل طارئة ومشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة، تقلل من الاعتماد على التصاريح والعمل الخارجي. كما يجب التركيز على تعزيز البنية الإنتاجية المحلية باعتبارها مدخلاً أساسياً لاستعادة التماسك الاجتماعي، خاصة في ظل ما أظهرته النتائج من تحول العمل إلى "شرط للبقاء" وليس مساراً للتنمية.

ثالثاً، تؤكد الدراسة على أهمية إصلاح منظومة المساعدات الإنسانية والإغاثية عبر تعزيز الشفافية والعدالة في التوزيع، وتطبيق معايير الحياد وعدم التمييز، والرقابة المجتمعية على عمليات التوزيع. ويأتي ذلك استجابة لما كشفته النتائج من تآكل الثقة في المؤسسات الإغاثية وظهور مظاهر تحويل المساعدات إلى سلعة أو أداة نفوذ، مما يهدد جوهر العمل الإنساني ويضعف أثره الاجتماعي.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

رابعاً، توصي الدراسة بـتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية عبر برامج دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر تضرراً، خاصة الأسر الفقيرة والعمال العاطلين عن العمل والمرضى، بما يحد من التحول نحو استراتيجيات بقاء فردية قاسية. ويُعد هذا التدخل ضرورياً للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي في ظل تآكل القدرة الشرائية وارتفاع مستويات البطالة.

خامساً، توصي الدراسة بـ إعادة بناء الثقة المؤسسية والسياسية من خلال تطوير نماذج إدارة أكثر فاعلية وشفافية، تعتمد على الكفاءة (التكنوقراط) والمساءلة والمشاركة المجتمعية. كما يُستحسن تعزيز قنوات التواصل بين المواطنين والمؤسسات الرسمية لتقليل فجوة الثقة التي برزت بوضوح في الخطاب الرقمي.

سادساً، تؤكد الدراسة على ضرورة تفعيل الدور الدولي القانوني والحقوقي لمساءلة الأطراف المعنية وفق مبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالحق في الحركة، والعمل، والصحة، ومستوى المعيشة اللائق، وحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ويأتي ذلك استناداً إلى ما أظهرته النتائج من ارتباط مباشر بين سياسات الحصار وتدهور البنية الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيراً، توصي الدراسة بـ دعم برامج التعافي الاجتماعي وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي من خلال مبادرات مجتمعية وثقافية وتعليمية تهدف إلى إعادة ترميم الثقة والتضامن بين الأفراد، والانتقال تدريجياً من منطق "النجاة الفردية" إلى منطق "الاستقرار الجماعي"، باعتباره شرطاً أساسياً لأي عملية تعافٍ مستدام في قطاع غزة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. بشارة، عزمي. (2019). الطائفة والطائفية والطوائف المتخيلة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. حجاب، نادية. (2022). الاقتصاد السياسي للحقوق في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
3. حنفي، ساري. (2021). المجتمع المدني والتحولات الاجتماعية في فلسطين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. عبد الحميد، محمد. (2021). الإعلام الرقمي والتحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. وطفة، علي أسعد. (2020). علم اجتماع الأزمات والتحولات الاجتماعية. دمشق: دار الفكر.

6. Agamben, G. (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford University Press.
7. Aldrich, D. P. (2023). *Black Wave: How Networks and Governance Shaped Japan's 3/11 Disasters*. University of Chicago Press.
8. Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.
9. Beck, U., & Beck-Gernsheim, E. (2002). *Individualization: Institutionalized Individualism and Its Social and Political Consequences*. Sage Publications.
10. Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. Greenwood.
11. Castells, M. (2012). *Networks of Outrage and Hope*. Polity Press.
12. Castells, M. (2012). *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age*. Polity Press.
13. Chan, J., To, H. P., & Chan, E. (2006). Reconsidering Social Cohesion. *Social Indicators Research*, 75(2), 273–302.
14. Couldry, N., & Mejias, U. A. (2019). *The Costs of Connection: How Data Is Colonizing Human Life and Appropriating It for Capitalism*. Stanford University Press.
15. Dinstein, Y. (2021). *The International Law of Belligerent Occupation*. Cambridge University Press.
16. Dinstein, Y. (2021). *The International Law of Belligerent Occupation*. Cambridge University Press.
17. Duffield, M. (2014). *Global Governance and the New Wars*. Zed Books.
18. Durkheim, E. (1951). *Suicide: A Study in Sociology*. Free Press. (Original work published 1897).
19. Durkheim, E. (1984). *The Division of Labor in Society*. Free Press. (Original work published 1893).

20. Fassin, D. (2012). *Humanitarian Reason: A Moral History of the Present*. University of California Press.
21. Gillespie, T. (2020). *Custodians of the Internet*. Yale University Press.
22. Gillespie, T. (2020). *Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media*. Yale University Press.
23. Koa, B., & Nassar, N. (2024). *Digital Colonialism and Forced Online Mediation in Conflict Zones*. Routledge.
24. Koa, B., & Nassar, N. (2024). *Digital Colonialism and Forced Online Mediation in Conflict Zones*. Routledge.
25. Leadbeater, C., Fonseca, X., & Patel, R. (2025). *Social Capital Shock and Fragile Communities*. Routledge.
26. Leadbeater, C., Fonseca, X., & Patel, R. (2025). *Social Capital Shock and Fragile Communities*. Routledge.
27. Mishler, W., & Rose, R. (2001). What Are the Origins of Political Trust? *Comparative Political Studies*, 34(1), 30–62.
28. Plantin, J.-C., & Punathambekar, A. (2019). Digital Media Infrastructures. *Media, Culture & Society*, 41(2), 163–174.
29. Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. Simon & Schuster.
30. Putnam, R. D., & Garrett, S. R. (2021). *The Upswing: How America Came Together a Century Ago and How We Can Do It Again*. Simon & Schuster.
31. Radcliffe, S. (2024). *Digital Governance and Crisis Framing in Conflict Societies*. Routledge.
32. Rawls, J. (1971). *A Theory of Justice*. Harvard University Press.
33. Roberts, A. (2022). *Humanitarian Action in War*. Oxford University Press.
34. Sassòli, M. (2019). *International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions to Problems Arising in Warfare*. Edward Elgar Publishing.
35. Saul, B., Kinley, D., & Mowbray, J. (2024). *The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: Commentary, Cases, and Materials*. Oxford University Press.
36. Saul, B., Kinley, D., & Mowbray, J. (2024). *The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*. Oxford University Press.
37. Schiefer, D., & Noll, J. (2017). The Essentials of Social Cohesion. *Social Indicators Research*, 132(2), 579–603.
38. Seeman, M. (1959). On the Meaning of Alienation. *American Sociological Review*, 24(6), 783–791.
39. Turner, S. (2015). *The Politics of Innocence*. Routledge.
40. UNDP. (2006). *Applying a Human Rights-Based Approach to Development Cooperation and Programming*. United Nations Development Programme.
41. United Nations. (1966). *International Covenant on Civil and Political Rights*.
42. Weizman, E. (2025). *Forensic Architecture and the Politics of Humanitarian Space*. Zone Books.
43. Weizman, E. (2025). *Forensic Architecture and the Politics of Humanitarian Space*. Zone Books.
44. World Bank. (2022). *Social Cohesion and Forced Displacement*. World Bank Publications.
45. World Bank. (2022). *Social Cohesion and Forced Displacement*. World Bank Publications.
46. Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism*. Public Affairs.
47. Zureik, E. (2023). Digital Control and Biopolitics in Conflict Contexts. *Journal of Palestine Studies*, 52(3), 45–61.